الأمم المتحدة

TD

Distr.
LIMITED

TD/L.398
9 April 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الثانية عشرة
أكرا، غانا
٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

مشروع النص التفاوضي للدورة الثانية عشرة للأونكتاد*

* قررت اللجنة التحضيرية لمجلس التجارة والتنمية، في جلستها العامة المعقودة في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أن تحيل هذا النص إلى المؤتمر. وتشير الأقواس المعقوفة إلى صيغة بديلة أو نص بديل لم يتم التوصل بعد إلى اتفاق بشأنها أو بشأنه؛ أما جميع الفقرات التي لا تحتوي على أقواس فهي رهن التشاور.

(A) GE.08-50889 150408 160408

مقدمة

معالجة فرص العولمة وتحدياتها من أجل التنمية

١- منذ بداية القرن، حققت العولمة المتسارعة لتدفقات التجارة ورأس المال نمواً اقتصادياً سريعاً لبلدان كثيرة، من بينها بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وشهدت كثرة من هذه البلدان زيادة كبيرة في دخلها الحقيقي ونمواً في العمالة وانخفاضاً في الفقر لديها، وذلك في أعقاب حدوث زيادة غير عادية في صادراتها. ويمضي بعضها، فيما يبدو، على الطريق صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. *[رهن التشاور]*

٢- غير أن أوجه التقدم هذه لم تشمل الجميع. فهناك عدد من البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، لم يشارك مشاركة كاملة في الانتعاش العالمي. وفي أفريقيا، وهي القارة المضيفة للأونكتاد الثاني عشر، لم يحقق الانتعاش الاقتصادي الأخير نهوضاً كافياً لقرابة نصف جميع البلدان، على الرغم من الجهود التي بذلتها تلك البلدان لمواجهة تحديات العولمة. فمعدلات نموها لم تزد في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ مقارنة بالفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، أو ظلت تقل عن ٣ في المائة. *[رهن التشاور]*

[٣- *(اقتراح من الرئيس)* ولكي تجني البلدان النامية ثمار العولمة في المستقبل ثمة حاجة إلى معالجة أثر الاعتماد على السلع الأساسية، بما يشمل تقلّب الأسعار، والاستخدام الفعال للإيرادات في فترات ارتفاع أسعار السلع الأساسية، فضلاً عن تنويع هياكل الإنتاج في الاقتصادات التي تعتمد على بضع سلع أساسية. ويتعين على جميع البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، بناء قدرتها الإنتاجية، وكفالة الحصول على الخدمات الأساسية، وتعزيز أطرها ومؤسساتها القانونية والتنظيمية.]

[٤- *(اقتراح من الرئيس)* وأثر العولمة المواتي للتنمية ليس من المسلَّمات، بل يلزم دعمه بواسطة قرارات وإجراءات سياسية. وينبغي أن ترمي السياسات والاستراتيجيات الإنمائية على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي إلى معالجة تحديات التنمية، بما يشمل اتساق النظم، ولكن مع القيام في الوقت ذاته بتسخير قوى العولمة الإيجابية. وينبغي استكمال الجهود الوطنية والإقليمية بإجراءات عالمية داعمة وتدابير وسياسات ترمي إلى زيادة الفرص الإنمائية المتاحة للبلدان النامية، مع مراعاة الأوضاع الوطنية وضمان احترام الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية. وإقراراً بالتفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للعولمة، ينبغي أن تكون هذه السياسات مكيَّفة حسب احتياجات كل بلد وظروفه المحددة. وتحتاج البلدان النامية إلى مرونة وإلى حيز على صعيد السياسات يتناسبان مع أوضاعها الإنمائية المحددة، مع أخذ الالتزامات والعمليات والقواعد الدولية في الحسبان.]

[٥- *(اقتراح من الرئيس)* ومن الجوهري لتحقيق التنمية المستدامة والمنصفة وجود إدارة رشيدة على جميع المستويات، وحرية وسلام وأمن، واستقرار داخلي، واحترام لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، وسيادة القانون، ومساواة بين الجنسين، وسياسات موجهة نحو الأسواق، والتزام عام بوجود مجتمعات عادلة وديمقراطية. ويتطلب أيضاً تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والحد من الفقر، وإيجاد فرص للعمل، وجود سياسات اقتصادية سليمة ومؤسسات ديمقراطية راسخة تستجيب لاحتياجات الناس. ودور الدولة ودور السوق كلاهما حيويان

لتصميم وتنفيذ استراتيجيات إنمائية ناجحة، والحد من الفقر، وتحقيق توزيع منصف للدخل، وبناء هياكل أساسية مادية وبشرية، والتصدي لأوجه فشل الأسواق حيثما تحدث.]

٦- ولقد كان ظهور عناصر فاعلة عالمية رئيسية جديدة فيما بين البلدان النامية وفيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية سمة بالغة الأهمية من سمات تجربة العولمة في السنوات الأخيرة. وبينما لا تزال توجد أوجه اختلاف في العلاقات الاقتصادية الدولية، تنطوي تركيبة الاقتصاد العالمي الجغرافية الجديدة على إمكانية توسيع نطاق التعاون المتعدد الأطراف وتحقيق إدماج جميع البلدان النامية في الاقتصاد العالمي على المدى الطويل. فالتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان الجنوب يكمل، ولا يحل محل، التعاون بين الشمال والجنوب، ويمكن أن يساهم في تحقيق نمو وتنمية عالميين متوازنين. *[رهن التشاور]*

٧- وفي اقتصاد عالمي متزايد التعقيد، للأونكتاد دور هام يجب أن يقوم به كمؤسسة عالمية العضوية تنهض بولاية العمل كمركز تنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة. ويضفي الترابط المتزايد في الاقتصاد الخاضع للعولمة أهمية إضافية على الأونكتاد الثاني عشر. *[رهن التشاور]*

[٨- *(اقتراح من الرئيس)* ويؤكد مؤتمر أكرا مجدداً ولاية الأونكتاد ويؤسس على اتفاق ساو باولو مع توفيره تحليلاً حديثاً للسياسات واستجابات على صعيد السياسات فضلاً عن مبادئ توجيهية لتعزيز الأونكتاد ولتحسين دوره الإنمائي، وتأثيره، وفعاليته المؤسسية. وينبغي أن يدرس الأونكتاد قضايا جديدة وقديمة يمكن أن تؤدي إلى إيجاد فهم أفضل للسبل والوسائل التي يمكن بها كفالة زيادة أثر العولمة والتجارة الإيجابي على التنمية إلى أقصى حد.]

[٩- *(اقتراح من الرئيس)* وسيبذل الأونكتاد في كل عمله جهوداً لتعميم القضايا الشاملة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والإدارة الرشيدة على جميع المستويات، وتحقيق التنمية المستدامة، والعمالة الكاملة والمنتجة. وينبغي للأونكتاد، مع عمله الداعم لجميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، أن يعزز عمله بشأن المشاكل الخاصة التي تواجهها أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، والبلدان غير الساحلية، وبشأن المشاكل والتحديات الخاصة ذات الصلة التي تواجهها بلدان العبور النامية وكذلك البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة بنيوياً والمعرضة للمخاطر والصغيرة. وتحتاج الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية المتوسطة الدخل إلى دعم متواصل، بما في ذلك عن طريق تقديم مساعدة تقنية هادفة وكبيرة إليها، وتشجيع ترتيبات جديدة للشراكة والتعاون. وسيواصل الأونكتاد، في أركانه الثلاثة جميعها، أخذه في الاعتبار تباين الأوضاع في البلدان النامية وسيقدم حلولاً مكيفة خصيصاً من أجل دعمها في تحقيق أولوياتها وأهدافها الإنمائية.]

١٠- وينبغي أن يساهم الأونكتاد، ضمن ولايته، في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة. وينبغي أن يواصل المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وسيساعد، بفضل جميع جوانب عمله، على تنفيذ جدول الأعمال الإنمائي العالمي وعلى تمهيد الطريق نحو عام ٢٠١٥. وينبغي أن يساهم أيضاً في تنفيذ التدابير المحددة التي طُلبت في مؤتمر القمة العالمي الذي عُقد عام ٢٠٠٥، وبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠، وتوافق آراء مونتيري الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، وإعلان المبادئ

وخطة العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات. وينبغي أن يساهم أيضاً في مواصلة تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً في إعلان الدوحة الوزاري وغيره من القرارات ذات الصلة.] *[رهن التشاور]*

التنفيذ

[١١- *(اقتراح من الرئيس)* من أجل تنفيذ الأنشطة المبيّنة في الفقرات التنفيذية الواردة في القسم جيم والجزء الرابع (الموضوع الفرعي ٤) من اتفاق أكرا بطريقة تتسم بالكفاءة وحُسن التوقيت، فإنها ينبغي أن تُعرض، وفقاً لقواعد الأمم المتحدة وممارساتها، كبرنامج عمل للسنوات الأربع المقبلة مع وجود أهداف ومخرجات محددة بوضوح لها، بما يشمل الأطر الزمنية والنواتج المتوقعة. ومطلوب من الأمين العام للأونكتاد، عند قيامه بذلك، أن يأخذ في الاعتبار ما يتصل بالموضوع من قرارات ومقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي أن يعرض الأمين العام للأونكتاد برنامج العمل على الدول الأعضاء من أجل مناقشته في الجلسة الأولى للفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية وفي دورة مجلس التجارة والتنمية اللاحقة.]

أولاً - الموضوع الفرعي ١: تحسين الاتساق على جميع المستويات لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والحد من الفقر في عمليات وضع السياسات على الصعيد العالمي، بما في ذلك مساهمة النُهج الإقليمية

ألف - تحليل السياسات

١٢- اعتمدت جداول الأعمال الوطنية للإصلاح الاقتصادي خلال العقدين الماضيين اعتماداً متزايداً على قوى السوق لزيادة كفاءة توزيع الموارد، مع التركيز على إدخال تحسينات على هيكل الحوافز والحد من تدخل الدولة. وفي السنوات الخمس الأخيرة، أسهمت هذه السياسات، مقترنة بظروف عالمية مواتية، في تحقيق نمو عام في الدخل وفي تحقيق الاستقرار في عدد كبير من البلدان. ولكن استُخدمت سياسات استباقية على المستويين الوطني والدولي، تدعم تراكم رأس المال وتعزز الإنتاجية، لإدماج جميع البلدان النامية بنجاح في العلاقات الاقتصادية الدولية ولإجراء تحسينات متواصلة لرفاه السكان بجميع فئاتهم. *[رهن التشاور]*

١٣- ولقد أصبح التكامل والتعاون الإقليميان، بما في ذلك عن طريق مبادرات واتفاقات محددة، سمة بارزة من سمات المشهد الاقتصادي الدولي. ويتيح القرب الجغرافي والثقافي مزايا كبيرة في طائفة متنوعة من المجالات الاقتصادية. ويمكن أن تساهم زيادة تكامل البلدان والمناطق النامية مساهمة كبيرة في دعم جداول الأعمال الإنمائية الوطنية وفي تحقيق النمو والكفاءة الاقتصاديين، بما في ذلك من خلال إتاحة فرص تجارية جديدة وتوليد منافع وفورات الحجم بالنسبة للبلدان المشاركة، وهي هامة بالذات للبلدان ذات الحجم الاقتصادي الصغير. وبالنظر إلى تزايد عدد مبادرات التكامل الإقليمي، فإن أثرها على البلدان النامية يستحق اهتماماً خاصاً مع مراعاة اختلاف مستويات التنمية. *[رهن التشاور]*

١٤- واستكمالاً للجهود الإنمائية الوطنية ثمة حاجة عاجلة إلى تحسين تماسك وإدارة واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية. وللمساهمة في تحقيق ذلك، من المهم مواصلة تحسين الإدارة الاقتصادية العالمية وتعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في العمل على تحقيق التنمية. ولهذا الغرض نفسه، ينبغي تعزيز الجهود

المبذولة على المستوى الوطني لتحسين التنسيق فيما بين جميع الوزارات والمؤسسات المختصة. كذلك، ينبغي تشجيع التنسيق بين المؤسسات الدولية على صعيد السياسات والبرامج، وتشجيع الاتساق على المستويين التنفيذي والدولي، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المنصوص عليها في إعلان الألفية والمتمثلة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والحد من الفقر، والتنمية المستدامة. *[رهن التشاور]*

١٥- والنمو السريع الذي حدث في الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة ارتبطت به اختلالات كبيرة في الحسابات الجارية وفي حسابات رأس المال. وإيجاد حلٍ منظم للاختلالات العالمية يمثل مسؤولية مشتركة. ومن المهم العمل على تحقيق الاستقرار المالي الدولي والنمو المستدام. ونحن نرحب بالجهود التي يضطلع بها لتحقيق ذلك صندوق النقد الدولي ومنتدى الاستقرار المالي، وكذلك نظر اللجنة النقدية والمالية الدولية في سُبُل شحذ الأدوات التي ترمي إلى تحقيق الاستقرار المالي الدولي وتحسين منع الأزمات. *[رهن التشاور]*

١٦- ولقد اتسمت السنوات القليلة الماضية بوجود بيئة دولية مواتية للديون الخارجية للبلدان النامية. فنتيجة لتحسن السيولة العالمية وتحسينات السياسات في البلدان النامية، انخفض الميل إلى تجنب المخاطر لدى المستثمرين الدوليين وهو ما أدى إلى تدفقات كبيرة لرأس المال الخاص نحو البلدان النامية المتوسطة الدخل. غير أن نوبات الاضطراب المالي الأخيرة تشير إلى أن هذه الظروف المواتية قد لا تستمر إلى الأبد. وفضلاً عن ذلك لا تزال بعض البلدان، بما فيها عدد محدود من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تشهد عجزاً كبيراً في الحسبان الجاري. *[رهن التشاور]*

[١٧- والمالية العامة الفعالة، بما في ذلك الضرائب، عنصر أساسي في تمويل التنمية. ولكن القاعدة الضريبية في بلدان نامية كثيرة هي قاعدة صغيرة للغاية بحيث لا تدر إيرادات عامة كافية، وكثيراً ما تكون القدرات المؤسسية الخاصة بتحصيل الضرائب، وسياسات إعادة توزيع الحصائل الضريبية، ضعيفة. والمساعدة الإنمائية الرسمية يمكن أن تساعد بلداً على بلوغ مستويات كافية من تعبئة الموارد المحلية على مدى فترة زمنية مناسبة، مع زيادة رأس المال البشري وتحسين القدرات الإنتاجية والتصديرية. وبالنسبة لبلدان كثيرة في أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والدول النامية الجزرية الصغيرة، والبلدان النامية غير الساحلية، ما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية هي أكبر مصدر للتمويل الخارجي، وتنطوي على أهمية حاسمة لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية الواردة في إعلان الألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ومن ثم، فإن تدفقات المعونة والتعاون في تقديمها حيويان للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ورغم المبادرات الرامية إلى تخفيف عبء الديون، ما برحت بلدان نامية كثيرة تواجه تحديات تمويلية وتحتاج إلى دعم دولي مستمر. وينبغي الوفاء بالالتزامات الخاصة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها التزامات بلدان كثيرة متقدمة بأن تبلغ بحلول سنة ٢٠١٥ هدف تخصيص نسبة قدرها ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، في سياق شراكة عالمية تقوم على المسؤوليات المشتركة. والالتزامات التي قطعتها على نفسها جهات مانحة كثيرة بأن تقدم معونة جديدة كبيرة ينبغي أن تتيح تجاوز صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الاسمية مستوياته الحالية، التي بلغها فعلاً في أوائل تسعينات القرن الماضي.]

[١٧ بديلة - والمالية العامة الفعالة، بما فيها الضرائب، عنصر أساسي في تمويل التنمية. ولكن القاعدة الضريبية الفعلية الموجودة حالياً في كثير من البلدان النامية صغيرة للغاية بحيث لا تدر إيرادات عامة كافية، وكثيراً ما تكون القدرات المؤسسية الخاصة بتحصيل الضرائب، وكذلك سياسات إعادة توزيع الحصائل الضريبية، ضعيفة. والمساعدة الإنمائية الرسمية، إلى جانب الإصلاحات على صعيد السياسات وغيرها من الخطوات الرامية إلى توسيع

القاعدة الضريبية، يمكن أن تساعد بلداً على بلوغ مستويات كافية من تعبئة الموارد المحلية على مدى فترة زمنية مناسبة، مع تحسين رأس المال البشري وتحسين القدرات الإنتاجية والتصديرية. وبالنسبة لبلدان كثيرة في أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والدول النامية الجزرية الصغيرة، والبلدان النامية غير الساحلية، ما زالت المساعدة الإنمائية الرسمية هي أكبر مصدر للتمويل الخارجي وتنطوي، عند استخدامها بفعالية، على أهمية حاسمة لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المنصوص عليها في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وتلك الواردة في إعلان الألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. ومن ثم، فإن تدفقات المعونة بفعالية والتعاون الفعال في تقديمها يمكن أن يكونا حيويين، إلى حين تنمية الموارد المحلية وزيادة الحصول على تدفقات رأسمالية أخرى، بالنسبة للجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والمتفق عليها دولياً. ورغم المبادرات الخاصة بتخفيف عبء الديون، ما برحت بلدان نامية كثيرة تواجه تحديات تمويلية وتحتاج إلى دعم دولي مستمر. وينبغي الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ومن بينها الالتزامات التي قطعتها على نفسها بلدان متقدمة بأن تحقق بحلول عام ٢٠١٥ هدف تخصيص نسبة قدرها ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك في سياق الشراكة العالمية القائمة على المسؤوليات المشتركة. والالتزامات التي قطعتها على نفسها جهات مانحة كثيرة بأن تقدم معونة جديدة كبيرة ينبغي أن تتيح تجاوز صافي المساعدة الإنمائية الرسمية الاسمية مستوياته الحالية، التي بلغها بالفعل في أوائل تسعينات القرن الماضي.]

باء – الاستجابات على صعيد السياسات

١٨- إن الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ينبغي أن تكون متجذرة بشكل راسخ في شراكة عالمية من أجل التنمية وفي منظومة أمم متحدة قوية تستجيب لاحتياجات وأولويات جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، وتكون مسؤولة فيما يتعلق بتلك الاحتياجات والأولويات. *[رهن التشاور]*

[١٩- واختلاف السياسات [ضروري لتمكين كل بلد من بلوغ أولوياته وأهدافه الإنمائية] [يمكن أن يساعد البلدان على بلوغ أولوياتها وأهدافها الإنمائية]. فاختلاف [الأوضاع الاقتصادية،] والثقافات [، ورأس المال البشري] والتجارب التاريخية معناه أنه بينما يتسنى تحديد مبادئ عامة [لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية البشرية]، [لا يوجد نموذج دقيق واحد لتحسين الإدارة والمؤسسات ولجعلهما يعززان النمو.] [وينبغي أن تستند السياسات والممارسات المحددة المطلوبة لتحسين الإدارة والمؤسسات ولجعلهما يعززان النمو إلى تفاصيل وإلى تحليل تشخيصي بالغ الدقة يحدد المعوقات التي تحول دون تحقيق نمو وتنمية بقيادة القطاع الخاص. وفي ظل وجود هذه المعوقات، فإن تنفيذ] أنماط عامة على صعيد السياسات قد تترتب عليه عواقب غير مقصودة، وقد يسفر في نهاية المطاف عن نتائج تختلف عن تلك التي تسفر عنها نفس السياسة في مكان آخر. ومن ثم، فإن الاستراتيجيات الوطنية للتنمية [يجب] [ينبغي] أن تأخذ في الاعتبار احتياجات كل بلد وظروفه، وكذلك الحاجة إلى أدوات محددة على صعيد السياسات [في مختلف مراحل التنمية] [تعالج الأسباب الرئيسية لأوجه القصور في التنمية وتستغل الفرص المقابلة]. وتتفق البلدان جميعها على أن الامتثال الكامل لالتزاماتها وتعهداتها الدولية أمر بالغ الأهمية. [ولكن يتعين على البلدان النامية، مع مراعاة بيئاتها المحددة، أن تحقق توازناً مناسباً بين حيز السياسات الوطنية من ناحية والنظم والالتزامات الدولية من الناحية الأخرى [إذا واجهت صعوبات في عملية التنمية أو] [لدعم عملية التنمية] في استحداث أدوات سياساتية لدعم تراكم رأس المال، وتحسين المستوى التكنولوجي، والتغيير الهيكلي، والتنمية الشاملة للجميع والمنصفة. وينبغي أن تتيح التغييرات اللازمة على صعيد السياسات الامتثال الكامل للالتزامات والتعهدات الدولية.]]

٢٠- ويتحمل كل بلد المسؤولية الأساسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، ولا يمكن أن تكون هناك أي مغالاة في التشديد على أهمية دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. ومن اللازم أن تكون الجهود الإنمائية الوطنية مدعومةً ببيئة [اقتصادية دولية] مواتية، ومن الممكن أن يستفيد التنفيذ الفعال لاستراتيجية إنمائية وطنية من [تدابير إقليمية وعالمية داعمة على صعيد السياسات واتساق أكبر في النظم] [السياسات والمبادرات] النقدية والمالية والتجارية الدولية. وتتطلب التنمية المستدامة، على الصعيدين الوطني والدولي، وجود سياسات اقتصاد كلي تكون مواتية للنمو وتراعي أثرها البيئي والاجتماعي، و[سياسات] هيكلية تتسم بالكفاءة. [وهذه السياسات] ينبغي أن تكون مصحوبة بجهود معززة [على جميع المستويات] للتقيد بمبادئ الحكم الرشيد [، بما يشمل فعالية الحكومة، وشفافيتها وخضوعها للمساءلة، والسيطرة على الفساد، والجودة التنظيمية، والاستقرار السياسي، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون،] و[تعزيز] الاحترام لحقوق الإنسان [ومن بينها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في التنمية]. ومن اللازم إدماج السياسات التجارية إدماجاً كاملاً في إطار سياسات محلية سليمة واستراتيجيات إنمائية وطنية سليمة. ومن اللازم إدماج الحد من الفقر والتجارة ضمن أُطُر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٢١- وهناك صلات وثيقة تربط بين التنمية المستدامة والحد من الفقر وتمكين المرأة وهي صلات هامة لبلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وينبغي جعل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في صلب السياسات والممارسات الإنمائية. *[رهن التشاور]*

٢٢- وعلى المستوى الوطني، يتسم الاتساق بين السياسات الخاصة بالاقتصاد الكلي والسياسات الخاصة بالاقتصاد الجزئي بأهمية حاسمة. ومن الممكن تصميم سياسات الاقتصاد الجزئي والسياسات الهيكلية على نحو يوفر حوافز استثمارية يمكن أن تحقق نمواً في الإنتاجية وتحسِّن قدرة المؤسسات المحلية على المنافسة دولياً. ومن الممكن تحسين أثر السياسات الرامية إلى تعزيز التنمية الصناعية والنهوض بالمستوى التكنولوجي بواسطة سياسات تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وبواسطة سياسات بشأن التجارة والمنافسة. ومن الأرجح أن تنجح سياسات الاقتصاد الكلي وحوافز الاستثمار المحلي في تحفيز الاستثمار عندما يكمِّلها تغيير هيكلي وتكنولوجي. ويحقق التكامل التجاري أقصى درجات فعاليته عندما يكون مرتبطاً بالنهوض بالمستوى التكنولوجي ويؤدي إلى زيادة القيمة المضافة عن طريق شبكة من روابط الإنتاج الأمامية والخلفية المحلية. *[رهن التشاور]*

٢٣- وينبغي أن تهدف إدارة الاقتصاد الكلي لحصائل الضرائب والنقد الأجنبي الناشئة من تصدير السلع الأساسية إلى ضمان إسهام الانتعاش الحالي لأسعار السلع الأساسية في التنمية المستدامة، بما في ذلك عن طريق التغيير الهيكلي والإصلاحات الهيكلية، وتعزيز تحصيل الإيرادات، والشفافية المناسبة، والتنويع، والتصنيع، وتهيئة فرص العمل المستدامة. وينبغي للبلدان النامية الغنية بالموارد أن تستخدم أيضاً، بدعم من المجتمع الدولي، ريع الموارد المتزايد في تأمين الاستدامة الطويلة الأجل، عن طريق الاستثمار في رأس المال المادي والبشري، وتلبية احتياجات التوظيف والاحتياجات الاجتماعية. *[رهن التشاور]*

٢٤- وفي البلدان النامية، تستلزم ضرورات تنمية المشاريع والتغيير الهيكلي قيام المؤسسات بتوفير آليات لتنفيذ سياسات ترمي إلى تحقيق معدلات استثمار مرتفعة واعتماد تكنولوجيات حديثة. وينبغي أن يكون المبدأ التوجيهي الذي يقوم عليه الإصلاح المؤسسي هو التصدي لأوجه القصور في المعلومات والتنسيق والاتصالات، التي تضر بعملية صنع القرار على مستوى المشروع، وتحسين الشفافية. *[رهن التشاور]*

٢٥- واختلاف السياسات [، لا سيما حيز السياسات المتاح للبلدان النامية،] ضروري لتمكين كل بلد من تحقيق أولوياته وأهدافه الإنمائية. والسياسات التي تفضي إلى استقرار الاقتصاد الكلي يجب ألا تعتبر غايات بحد ذاتها بل يجب النظر إليها من زاوية إسهامها في التنمية. [وإلا، لأصبح هناك خطر أن تترتب على تنفيذ سياسات موحدة عواقب غير مقصودة، بل وقد يسفر عن نتائج تكون عكس ما أسفرت عنه نفس السياسة في مكان آخر. ولذا يجب أن تكون البلدان جميعها، وبخاصة البلدان النامية، قادرة على استغلال أوجه المرونة القائمة في الاتفاقات المتعددة الأطراف لتستخدم أدوات على صعيد السياسات مكيفة حسب احتياجاتها وظروفها وأولوياتها الفريدة في السعي إلى تحقيق سياساتها الإنمائية. وثمة حاجة أيضاً إلى ضمان احتواء الاتفاقات المستقبلية على حيز كافٍ على صعيد السياسات يتيح اختلاف السياسات التي تُتَّبع في السعي إلى تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية].

٢٦- وينبغي توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية صنع القرارات ووضع القواعد الاقتصادية الدولية. وما زالت الجهود الرامية إلى إصلاح التركيبة المالية الدولية هامة، بالنظر إلى أن زيادة صوت ومشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مؤسسات بريتون وودز ما زالت شاغلاً مستمراً. *[رهن التشاور]*

٢٧- والتعاون الإقليمي فيما بين البلدان النامية، وكذلك التكامل فيما بينها حيثما كان هناك سعي إليه، يمكن أن يعززا الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والاتفاقات المتعددة الأطراف وأن يفضيا إلى زيادة نمو إنتاج البلدان النامية وتجارتها وتأثيرها. وهذا التعاون يمكن أن يحقق مكاسب إنمائية كبيرة إذا [. إذا] تجاوز نطاق تحرير التجارة وشمل سياسات تدعم النمو والاستقرار والتنمية الصناعية والبنية التحتية والعمالة والتغيير الهيكلي، [ويمكن أيضاً أن يدعم النهج المبتكرة ويوسِّع نطاق الخيارات المتاحة على صعيد السياسات من أجل التنمية. و[يمكن أن يكون] التعاون النقدي والمالي الإقليمي [عنصراً] [اعتباراً] هاماً في زيادة تطور النظام النقدي الدولي. [ويمكن أن تكون آليات التمويل الإقليمية، من قبيل المصارف الإنمائية الإقليمية أو أسواق رأس المال الإقليمية، مكملةً للمؤسسات الدولية وأن توفر مصادر تمويلية طويلة الأجل، لا سيما من أجل البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة التي لا توجد لديها أسواق مالية محلية مكتملة النمو. وثمة شكل إيجابي آخر من أشكال التعاون الذي يشمل المصارف المركزية الموجودة في المنطقة يتعلق بتيسير التجارة وبالتمويل القصير الأجل. والترتيبات الإقليمية التي ترمي إلى تحقيق استقرار أسعار الصرف فيما بين البلدان الموجودة داخل المنطقة وتحظى بحصة مرتفعة ومتزايدة من التجارة والتدفقات المالية داخل تلك المنطقة يمكن أن تكون عنصراً هاماً في إقامة سوق مشتركة.]

٢٨- وثمة حاجة إلى تعزيز دور الاتفاقات ومناطق التجارة الحرة الإقليمية ودون الإقليمية، تماشياً مع النظام التجاري المتعدد الأطراف، في إقامة نظام تجاري عالمي أفضل. وينبغي أن تواصل المؤسسات المالية الدولية، ومن بينها المصارف الإنمائية الإقليمية، دعم المشاريع التي تنهض بالتكامل دون الإقليمي والإقليمي فيما بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. *[رهن التشاور]*

٢٩- ووجود استقرار نقدي ومالي على الصعيدين الوطني والدولي ومنع الأزمات مهمان لتحقيق التنمية والنمو المستدامين. ويمكن أن تساهم البلدان جميعها في تحقيق الاستقرار المالي الدولي بالعمل على وجود نظم تنظيمية شفافة وفعالة ويمكن التنبؤ بها. وعلى الصعيدين الوطني والدولي، يجب أن يكون الاستقرار النقدي والمالي مدعوماً بمؤسسات

فعالة تحدد الأزمات المحتملة وتمنع حدوثها. وهذا يتطلب على جميع المستويات وجود بيانات اقتصاد كلي شفافة ودقيقة وآنية، ورصداً دائماً لهياكل الديون، وتحليلاً شاملاً لتدفقات رأس المال الدولية. *[رهن التشاور]*

٣٠- ومن اللازم أن يظل الإشراف المتعدد الأطراف هو محور الجهود الرامية إلى منع حدوث الأزمات، وينبغي أن يركز ليس فحسب على البلدان المعرضة للأزمات بل أيضاً على استقرار النظام ككل. والتدابير الرامية إلى التخفيف من أثر التقلب المفرط في تدفقات رأس المال القصيرة الأجل وإلى تحسين شفافية التدفقات المالية وتحسين المعلومات المتعلقة بها هي تدابير هامة ويجب النظر فيها. *[رهن التشاور]*

[٣١- والقدرة على تحمُّل الديون أساسية لدعم النمو والجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية. وتلعب تحليلات القدرة على تحمُّل الديون دوراً حيوياً في تحديد إمكانية حدوث أزمات ديون. ويمكن أن يلعب التخفيف من عبء الديون دوراً رئيسياً في تحرير موارد ينبغي توجيهها صوب أنشطة تتسق مع القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، والتنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نحث البلدان على توجيه الموارد المُفرج عنها عن طريق تخفيف أعباء الديون، لا سيما من خلال إلغاء الديون وخفضها، نحو تحقيق تلك الأهداف. وينبغي أن تسعى الجهات المانحة إلى تقديم التزامات بخصوص المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الدين والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تكون التزامات إضافية بالنسبة لتدفقات المعونة القائمة، وأن تواصل تقديم الدعم للبلدان من أجل إتمام عملية تخفيف عبء الدين. وينبغي توفير موارد إضافية لضمان عدم حدوث انخفاض في القدرة المالية للمؤسسات المالية الدولية، وينبغي أن يشارك في ذلك جميع الدائنين، على أساس منصف، ومن بينهم الدائنون الذين لا ينتمون إلى نادي باريس والدائنون التجاريون. ونحن نشجِّع الدائنين والمدينين على الوفاء بالتزاماتهم بأقصى سرعة ممكنة لإتمام عملية تخفيف عبء الدين، وعلى مواصلة استخدام آليات، حيثما كان ذلك مناسباً وعلى أساس كل حالة على حدة، من قبيل مبادلات الديون للتخفيف من عبء ديون البلدان النامية المنخفضة الدخل وذات الدخل المتوسط الأدنى التي يقع على كاهلها عبء دين لا يمكن تحمُّله ولا يحق لها الاستفادة من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وينبغي وجود ممارسات خاصة بالاقتراض والإقراض ووجود إدارة فعالة للديون، بما في ذلك عن طريق تحسين القدرات الإحصائية والتحليلية، تكون مكملةً للسياسات الرامية إلى بلوغ مستويات للدين في المستقبل يمكن تحمُّلها وإلى الإبقاء على تلك المستويات].

٣٢- وفي مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، تثير قضايا الكم والنوع تحديات تحليلية معقدة. فلا قياس كمية المعونة ولا قياس نوعيتها أو استخدامها الفعال هو عملية سهلة. وزيادة التعاون فيما بين شركاء التنمية والمؤسسات الدولية المختصة، ومن بينها شركاء التمويل الإنمائي غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية حيثما كان ذلك مناسباً، يمكن أن تحسِّن الملكية القطرية، وتُزيد من اتساق الموارد الخارجية مع الأولويات الإنمائية الوطنية والمساءلة المتبادلة. وفي هذا الصدد، ساهم إعلان باريس بشأن فعالية المعونة مساهمة هامة، يمكن أن تؤسس عليها منظومة الأمم المتحدة. ويرحب المؤتمر بزيادة الموارد التي ستتاح نتيجة لتحديد جداول زمنية من قِبل بلدان متقدمة كثيرة لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول سنة ٢٠١٥، ولتخصيص نسبة تبلغ ٠,٥ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول سنة ٢٠١٠، عملاً ببرنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠، ولتخصيص نسبة تتراوح من ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢٠ في المائة لصالح أقل البلدان نمواً في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٠، ويحث البلدان المتقدمة، التي لم تفعل ذلك بعد، على بذل جهود ملموسة في هذا الصدد وفقاً لالتزاماتها. *[رهن التشاور]*

[٣٣- وينبغي أن يكون التعاون الدولي أكثر دعماً للجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل، مع مراعاة خصائصها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية وكذلك احتياجاتها وأولوياتها المحددة.]

جيم - مساهمة الأونكتاد

٣٤- ينبغي للأونكتاد، بوصفه مركز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، أن يجري بحوثاً وتحليلاتٍ بشأن السياسات على مستوى الاقتصاد الكلي، والتجارة، والاستثمار، والتمويل، والديون والفقر، والترابط بين هذه العناصر. وينبغي استخدام هذه البحوث لمساعدة البلدان النامية في تحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك القضاء على الفقر، وتحسين رفاه مواطنيها ومعالجة الفرص والتحديات الناشئة عن العولمة. *[رهن التشاور]*

٣٥- ويجب أن يعزز الأونكتاد تركيزه الخاص على احتياجات أقل البلدان نمواً وأفريقيا عبر جميع مجالات ولايته. وينبغي أيضاً أن يولي الأونكتاد اهتماماً مستمراً للمشاكل التي تواجهها البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة بنيوياً والمعرضة للمخاطر والصغيرة، والبلدان النامية غير الساحلية [وبلدان العبور النامية] والدول النامية الجزرية الصغيرة.

٣٦- وينبغي أن يواصل الأونكتاد دوره الهام وخصوصيته في أداء تحليلات السياسات وتحديد خيارات السياسات على المستويين العالمي والوطني. وينبغي للأونكتاد، في عمله المتصل بالعولمة واستراتيجيات التنمية، أن يركز على ما يلي:

(أ) تعيين الاحتياجات والتدابير المحددة الناشئة عن الترابط بين التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والسياسات على مستوى الاقتصاد الكلي من حيث تأثيره على التنمية؛

(ب) المساهمة في التوصل إلى فهم أفضل للاتساق بين القواعد والممارسات والعمليات الاقتصادية الدولية، من جهة، والسياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية من الجهة الأخرى؛

(ج) دعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى وضع استراتيجيات التنمية تتلاءم مع ظروفها المحددة ومع فرص العولمة وتحدياتها؛

(د) المساهمة في مناقشة السياسة الإنمائية العالمية بتسليط الضوء على علاقات الترابط بين العولمة والتجارة ومؤشرات التنمية استناداً إلى إحصاءات موثوقة وآنية. *[رهن التشاور]*

٣٧- وينبغي استغلال خبرة الأونكتاد لاستكشاف الكيفية التي يمكن بها أن تدعم العولمة الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمنصفة، والنمو المستدام، والتنمية الملائمة، بما يشمل تهيئة بيئة مواتية للقطاع الخاص. وينبغي أن يساهم الأونكتاد أيضاً في هدف تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وذلك بدراسته، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات الدولية المختصة، مساهمة التجارة في النمو، وإيجاد فرص عمل، والحد من الفقر. *[رهن التشاور]*

[٣٨- وينبغي أن يتناول الأونكتاد، في عمله المتعلق بالعولمة واستراتيجيات التنمية، ما يلي:

(أ) الاتساق بين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والعمليات الدولية، بما يشمل النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية؛

(ب) العلاقة الإسهامية للتجارة في النمو، وإيجاد فرص عمل، والحد من الفقر؛

(ج) دور الاستثمار المحلي والأجنبي، بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية، من أجل بناء القدرة على الإمداد والتصدير في البلدان النامية، بما يشمل توفير ضمانات للاستثمار؛

(د) دور قانون وسياسة المنافسة في النهوض بالتجارة، والاستثمار، والقدرة التنافسية، والتنمية؛

(هـ) قضايا الطاقة المتعلقة بالتنمية؛

(و) انعكاسات اتجاهات وتقلبات أسعار السلع الأساسية على صوغ وتنفيذ استراتيجيات إنمائية؛

(ز) تأثير البيئة الخارجية، لا سيما الاختلالات العالمية وتنمية الاقتصاد الكلي وسياساته الدولية، على آفاق التنمية؛

(ح) الهجرة وآثارها على التجارة والتنمية؛

(ط) البلدان النامية غير الساحلية؛

(ي) الاحتياجات المعقدة الواسعة التباين لدى أقل البلدان نمواً، بما في ذلك من حيث تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، ولدى البلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والمعرضة للمخاطر.]

٣٩- وعلى الصعيد الدولي، ينبغي أن يساهم عمل الأونكتاد في زيادة الاتساق في عملية وضع السياسات الاقتصادية العالمية، لا سيما من حيث ترابط واتساق التجارة الدولية، والاستثمار، والسياسات والترتيبات المالية، بهدف مساعدة البلدان النامية على الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي وجني ثمار أكبر من العولمة. *[رهن التشاور]*

٤٠- وعلى الصعيد الوطني، تشمل المجالات التي ينبغي أن يولي الأونكتاد اهتماماً خاصاً لها ما يلي:

(أ) تأثُّر التنمية بسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية الموجهة نحو تحقيق النمو؛

(ب) تهيئة بيئة مواتية للاستثمار من قِبل القطاع الخاص ومنظمي المشاريع؛

(ج) سياسات ترمي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، وإلى تحسين قدرتها على المنافسة في الاقتصاد العالمي؛

(د) القضاء على الفقر، ونظم توزيع الدخل والإيرادات العامة؛

[٣٢(أ)-(د) *[رهن التشاور]*

(هـ) تعزيز الإدارة الرشيدة في المؤسسات المحلية المتعلقة بالتنمية.]

[٤١- وباستطاعة الأونكتاد، بما له من مصداقية وخبرة فنية، أن يكون محفلاً هاماً لتبادل المعلومات عن تدابير الإدارة الرشيدة ولتقدير تلك الإدارة تقديراً أفضل.]

[٤٢- وإدراكاً للحاجة إلى التباين في السياسات الوطنية، ينبغي أن يواصل الأونكتاد تسليط الضوء، من زاوية التجارة والتنمية، على العناصر الأساسية لسياسات الاقتصاد الكلي السليمة التي تُفضي إلى زيادة القدرة الإنتاجية وزيادة الإنتاجية، وتسريع النمو واستمراره، وإيجاد فرص عمل، والتخفيف من وطأة الفقر. وينبغي أن يواصل الأونكتاد أيضاً عمله بشأن مفهوم حيز السياسات، آخذاً في الاعتبار أن من الأهمية بمكان لجميع البلدان أن تحقق توازناً مناسباً بين حيز السياسات الوطنية ونظم السياسات والالتزامات الدولية.]

٤٣- وينبغي للأونكتاد أن يواصل تحليله لقضايا الديون وتمويل التنمية وأن يستمر في برنامجه الخاص ببناء القدرات لأغراض إدارة الدين العام. وينبغي للأونكتاد أن يواصل، بالاستناد إلى عمله التحليلي، تقديم المساعدة التقنية والدعم إلى البلدان النامية في بناء قدراتها الوطنية عن طريق برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وغيرهما من الجهات صاحبة الشأن. وينبغي أن يواصل الأونكتاد المشاركة في العمليات المتعددة الأطراف المتعلقة بالدين الخارجي والتمويل، بما في ذلك "نادي باريس" ومحفل التعاون الإنمائي. وينبغي السعي لتحقيق أقصى درجات التآزر بين العمل التحليلي والمساعدة التقنية. *[رهن التشاور]*

٤٤- [ويجب أن [يواصل] [يعزز] الأونكتاد تركيزه بشكل خاص [ومميز] على احتياجات أقل البلدان نمواً واحتياجات أفريقيا [في مواجهة التحديات المتعلقة بـ] [عبر جميع مجالات] ولاية الأونكتاد [الأساسية]. ولا تزال [مجموعات خاصة من الاقتصادات [المعرّضة للمخاطر] والصغيرة والضعيفة، والبلدان النامية غير الساحلية، و[بلدان العبور النامية] والدول النامية الجزرية الصغيرة تستحق اهتمام المنتديات والمؤسسات الاقتصادية العالمية.] وينبغي للأونكتاد أن يساهم في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتشخيص أسباب عدم إحراز تقدم، وينبغي له أن يقدم توصيات عملية على صعيد السياسات [لضمان جعل العولمة شاملة تماماً للجميع] [تستفيد من مجالات الخبرة والميزة المقارنة الموجودة لدى الأونكتاد، من قبيل خبرته في مجال الجمارك (النظام الآلي للبيانات الجمركية)، وإدارة الديون (نظام إدارة الدين والتحليل المالي)، وتنظيم المشاريع (Empretec) واستعراضات سياسة الاستثمار، واستعراضات العلم والتكنولوجيا، ومبادلات السلع الأساسية، والتخزين]. وينبغي للأونكتاد أن يولي اهتماماً مستمراً للمشاكل التي تواجه هذه المجموعات وذلك تحقيقاً للنمو والتنمية للجميع.

[٤٥- وينبغي أن يساهم الأونكتاد في زيادة اتساق وفعالية التعاون الدولي وأن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان المتوسطة الدخل فيما يتعلق بالقضايا ذات الأهمية المحددة لها، من قبيل التجارة، والاستثمار، والعلم، والتكنولوجيا والابتكار، وتكنولوجيات المعلومات والاتصال، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتعاون الإقليمي والثلاثي، ومحاربة جيوب الفقر.]

٤٦- وقد دأب الأونكتاد عادةً على القيام بدور جوهري في دعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في أركان عمله الثلاثة جميعها. وينبغي أن يعزز عمله في هذا المجال من خلال: (أ) تعميق بحوث وتحليلات أوجه التآزر التي أوجدتها التجارة والاستثمار والتمويل فيما بين بلدان الجنوب؛ (ب) تحسين البيانات والأدوات التحليلية المتعلقة بالتدفقات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ (ج) تعزيز التعاون الإنمائي فيما بين بلدان الجنوب وكذلك التعاون الإنمائي الثلاثي. *[رهن التشاور]*

[٤٧- وحدد الأونكتاد في تحليله للآفاق الإنمائية للاقتصاد الفلسطيني سُبلاً، نرحب بها، للتعاون التقني المتسق مع الشركاء الإنمائيين، وركّز التحليل على التخفيف من حدة الضائقة الاقتصادية وإعداد قدرة مؤسسية لإدارة الاقتصاد إدارة سيادية. وينبغي تقديم موارد كافية لتعزيز برنامج الأونكتاد لمساعدة [الشعب الفلسطيني] [السلطة الفلسطينية] وتكثيف أنشطة تقديم المشورة بشأن السياسات والأنشطة التنفيذية في مجالات الاستراتيجيات الإنمائية والسياسة التجارية، وتيسير التجارة، وتحديث المالية العامة، وتنمية الاستثمارات والمشاريع.]

[٤٧ بديلة - ويجب مواصلة تقديم الدعم للشعب الفلسطيني من خلال تحليل وتخفيف الأثر الاقتصادي السلبي للاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده وللأوضاع الناجمة عن النزاع، وذلك بهدف وضع نهاية للاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وقادرة على البقاء اقتصادياً. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يُكثف برنامج الأونكتاد لمساعدة الشعب الفلسطيني أنشطته في مجال تقديم المشورة بشأن السياسات وكذلك الأنشطة التنفيذية ذات الصلة وأن يكرس موارد كافية لأنشطته في هذا الصدد.]

ثانياً - الموضوع الفرعي ٢: القضايا الرئيسية للتجارة والتنمية والحقائق الجديدة في جغرافيا الاقتصاد العالمي

ألف - تحليل السياسات

٤٨- أوجدت المشاركة في النظام التجاري الدولي فرصاً وتحديات أمام البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً. وبرزت بعض البلدان النامية كمحركة نشطة للتجارة على المستويين الإقليمي والعالمي. واشتدت حدة المنافسة على السلع الأساسية. وهناك تحرك نحو الإقليمية. وفي السعي العالمي وراء العمالة والمهارات والخدمات ذات القدرة التنافسية من حيث التكلفة ومن حيث الجودة، تعلّق أهمية كبيرة على التفوق في المعرفة والابتكار والتكنولوجيا. والحد من الحواجز التجارية يمكن أن يعزز زيادة الكفاءة في الإنتاج وارتفاع الإنتاجية والدخل مع زيادة فرص الحصول على السلع والخدمات. غير أن زيادة فتح الأسواق تستتبع عادة تكاليف تكيف بالغة الأهمية في البلدان النامية. ويجب معالجة هذه القضايا بفعالية حتى تضمن البلدان النامية نجاح تحرير التجارة في تعزيز النمو الشامل للجميع والتنمية والحد من الفقر. ويتطلب تحقيق أقصى قدر من الفوائد المترتبة على تحرير التجارة الدولية وتقليل تكلفة هذا التحرير إلى الحد الأدنى وجود تآزر واتساق بين السياسات وأساليب الإدارة على جميع المستويات. *[رهن التشاور]*

٤٩- وهناك تحدٍ يثيره الاستمرار في تطوير النظام التجاري المتعدد الأطراف ألا وهو ضمان أن تكون التجارة هي قاطرة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى استئصال الفقر. فوجود نظام تجاري متعدد الأطراف جيد الأداء وعالمي ومستند إلى قواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف يمكن أن يحقق فوائد هامة للتنمية. وينبغي أن

تسهم جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في تحقيق هذا الهدف. ولذا ينبغي لجولة الدوحة أيضاً أن تيسِّر اندماج البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، اندماجاً مفيداً في النظام التجاري الدولي، وينبغي أن تكفل نتائجها النهائية وجود التزامات عادلة ومتوازنة ومنصفة ومتصلة بفتح الأسواق فيما بين الأعضاء جميعهم. *[رهن التشاور]*

٥٠- ويشكل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية جزءاً لا يتجزأ من الاستراتيجيات الإنمائية لمعظم البلدان الساعية للاستفادة بالكامل من النظام التجاري الدولي. وجعل العضوية في منظمة التجارة العالمية عالمية حقاً مسألة مهمة. ولئن كان الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية يحقق فوائد، فإنه قد يكون عملية معقدة وشاملة. ففي بعض الحالات، تفتقر البلدان التي تسير على درب الانضمام إلى الموارد والسياسات والمؤسسات الملائمة. وتُلاحظ في هذا الصدد أهمية المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية والجهات المانحة الأخرى، وبخاصة المساعدة المقدمة لأقل البلدان نمواً. وينبغي أن يطبق أعضاء منظمة التجارة العالمية بالكامل وبإخلاص المبادئ التوجيهية المتعلقة بانضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية والتي اعتمدها المجلس العام للمنظمة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وينبغي أن تكون عملية انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية متسقة مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية ومع وضْع هذه البلدان كبلدان نامية. وينبغي أيضاً أن يكون انضمام البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية متسقاً مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية ومع وضْع هذه البلدان. وترى بعض البلدان الراغبة في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أنها تواجه طلبات مفرطة، تتجاوز التزامات أعضاء منظمة التجارة العالمية. *[رهن التشاور]*

٥١- وهناك زيادة سريعة في مختلف أنواع الاتفاقات التجارية الإقليمية المبرمة فيما بين البلدان المتقدمة، وفيما بين البلدان النامية، وكذلك بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. فنسبة تبلغ ٥٠ في المائة تقريباً من التجارة العالمية في السلع تغطيها اتفاقات تجارية عالمية ولا تخضع لمعاملة الدولة الأولى بالرعاية. ويمكن أن يساعد التكامل الإقليمي البلدان النامية في التغلب على قيود الحجم الاقتصادي الصغير بتوفير مزيد من الفرص التجارية، وتعزيز الكفاءة، وزيادة القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وإتاحة وفورات الحجم، وضمان زيادة القدرة التفاوضية للبلدان الأعضاء في منطقة متكاملة، ومن ثم تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن المساهمة في السلام والاستقرار. وينبغي أن تكون الاتفاقات التجارية الإقليمية شفافة ومتسقة مع قواعد التجارة المتعددة الأطراف وأن تهدف إلى المساهمة في تهيئة بيئة تُفضي إلى التنمية المستدامة. *[رهن التشاور]*

٥٢- وعلى الرغم من تآكل الأفضليات التجارية تدريجياً نتيجة لعدة عوامل تشمل، فيما تشمله، تحرير التجارة المتعددة الأطراف، فإن لهذه الأفضليات، بما فيها نظام الأفضليات المعمم، دوراً مفيداً في مساعدة البلدان في تحقيق النفاذ إلى الأسواق وزيادة قدرتها التنافسية، وبخاصة إذا ما اقترنت باستراتيجيات وطنية طويلة الأجل لتعزيز تكيف البلدان المعتمدة على الأفضليات مع الأسواق الدولية الأكثر انفتاحاً. *[رهن التشاور]*

٥٣- ولا تزال التحديات المتعلقة بالتجارة في السلع الأساسية قضية رئيسية في القرن الحادي والعشرين. ولئن كان الرواج الحالي للسلع الأساسية قد حسَّن وضع السلع الأولية في التجارة العالمية وأنعش الدور الذي يمكن أن تؤديه تجارة السلع الأساسية في المساهمة في النمو الاقتصادي المتواصل والحد من الفقر في الاقتصاد الخاضع للعولمة، فإن الحقائق الرئيسية لاقتصاد السلع الأساسية لا تزال قائمة، بما في ذلك تقلبات الأسعار في القطاع، وتأثيرها على الدخل الحقيقي، وقلة الفوائد الإنمائية المترتبة على إنتاج السلع الأولية والتجارة فيها بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان

نمواً، والصعوبات المستمرة في مجال التنويع. وحدوث انتعاش جديد طويل الأجل في الطلب على السلع الأولية وفي قيمة هذه السلع في التجارة العالمية سيعزز احتمال تمكُّن البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من تحقيق مكاسب كافية من التجارة في السلع الأساسية للتخفيف من قيود التمويل وسيسمح لها بإطلاق اقتصاداتها في مسار نمو مستدام تحقق فيه زيادة الدخل والتنويع والحد من الفقر. وهذه التوقعات تطرح فرصاً وتحديات أمام التجارة والتنمية، والحاجة إلى استجابات سياساتية ملائمة على كل من المستوى الوطني والإقليمي والدولي. *[رهن التشاور]*

٥٤- وهناك عدة قضايا ناشئة تتصل بمدى ترجمة الزيادة في الطلب على السلع الأساسية وارتفاع أسعار هذه السلع إلى نمو وتنمية وحد من الفقر بشكل مستدام. ومن أهم هذه القضايا: دمج الشركات وتركزها في سلاسل الإمداد الدولية بالسلع الأساسية والحاجة إلى وجود بيئة تنافسية للسلع الأساسية؛ وارتفاع أسعار الصرف وفقدان القدرة التنافسية؛ وتوزيع المكاسب بين مختلف العناصر الفاعلة في قطاع السلع الأساسية، وتوجيه الإيرادات نحو الاستثمار في البنية التحتية ورأس المال البشري؛ والعلاقة بين زيادة استخدام السلع الأساسية والتنمية المستدامة؛ واستخدام السلع الأساسية كمصدر قوة؛ بالإضافة إلى آثار تقلبات أسعار الطاقة والأغذية. *[رهن التشاور]*

٥٥- وتزايدت أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، يدعمها تلاقي العوامل المتصلة بالسياسات والعوامل المتصلة بالأسواق. وينبغي استغلال الإمكانيات الجديدة للتجارة والاستثمار والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية استغلالاً كاملاً، وينبغي أن يحظى هذا الاتجاه بالتشجيع وأن تعم الفوائد جميع المناطق. وينبغي أن يكمل ذلك التجارة والتعاون الاقتصادي من أجل التنمية بين الشمال والجنوب. وهناك إمكانية كبيرة للتجارة والاستثمار فيما بين البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية. *[رهن التشاور]*

٥٦- وسيتطلب تحرير التجارة على نحو مفيد أيضاً معالجة التدابير [المتخذة من طرف واحد] وغير التعريفية، في الحالات التي يمكن أن تشكل فيها حواجز تجارية لا داعي لها.

[٥٧- والدول مدعوة بإلحاح في هذا الصدد إلى الامتناع عن وضع وتطبيق أي تدبير انفرادي اقتصادي أو مالي أو تجاري لا يتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويحول دون تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحقيقاً كاملاً، وبخاصة في البلدان النامية. واستخدام الإجراءات المتخذة من جانب واحد والتي لا تتفق مع قواعد منظمة التجارة العالمية [يؤدي] [يمكن أن يؤدي] إلى تأثير سلبي على جهود التقدم نحو نظام تجاري غير تمييزي ومفتوح حقاً. فهذه الإجراءات تعوق الوصول إلى الأسواق والاستثمارات وتعوق حرية العبور، وينبغي إلغاؤها في أقرب وقت ممكن.]

٥٨- ولئن كانت الدول جميعها مسؤولة عن حماية سكانها، فإن صياغة وتنفيذ الأنظمة التقنية ينبغي القيام بهما بأسلوب يتسق مع أحكام النظام التجاري المتعدد الأطراف. وهناك حاجة إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة ومجدية في عمليات وضع المعايير الدولية، وصياغة معايير جديدة بأسلوب شفاف وشامل، وإلى تدعيم القدرة المؤسسية والتقنية في البلدان النامية لتيسير الامتثال للمعايير الجديدة في أسواق التصدير. *[رهن التشاور]*

٥٩- ولكي تستغل الفرص الناشئة من التحرير والتكامل استغلالاً كاملاً، ينبغي أن توجد بيئة مساعدة قد تشمل سياسات المنافسة الوطنية والإقليمية والتعاون الدولي في آن واحد، لمعالجة الممارسات المانعة للمنافسة، وبخاصة الممارسات المؤثرة على تجارة وتنمية البلدان النامية. وتزايد نطاق الممارسات المانعة للمنافسة، بما في ذلك إساءة استغلال الهيمنة، قد تبطل فوائد تحرير التجارة والاستثمار من جانب البلدان النامية. *[رهن التشاور]*

٦٠- واقتصاد الخدمات هو الجبهة الجديدة لزيادة التجارة والإنتاجية والقدرة التنافسية، ولتوفير الخدمات الأساسية وحصول الجميع عليها. وفي السنوات الأخيرة، حقق بعض البلدان النامية أداءً جيداً في تجارة الخدمات. وإدماج البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، إدماجاً إيجابياً في اقتصاد الخدمات العالمي وزيادة مشاركتها في تجارة الخدمات، وبخاصة في طرق التصدير وفي قطاعات التصدير التي تهمها، يظل تحدياً رئيسياً في مجال التنمية. وينبغي أن تجري عملية التحرير مع المراعاة الواجبة لأهداف السياسات الوطنية، ومستوى التنمية في كل بلد، ومبدأ التحرير التدريجي، على النحو المنصوص عليه في المادة التاسعة عشرة من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. *[رهن التشاور]*

[٦١- وقضية الهجرة قضية متعددة الأبعاد وترتبط بها تحديات وفرص في مجال التجارة والتنمية. والتحديات التي تثيرها قضايا الهجرة، بما في ذلك هجرة الكفاءات، وتنقُّل الأيدي العاملة، وعمليات الاندماج وتحويلات الأموال، هامة للتجارة والتنمية. وقد وفرت أوجه التكامل الجديدة في التركيبة السكانية والأيدي العاملة والمهارات فرصاً هامة مفيدة للجميع تتجلى آثارها التجارية والإنمائية في مجال تنقُّل العمال المؤقت، الذي ينبغي أن يجري وفقاً للقوانين الوطنية. وينبغي أن يُمنح جميع المهاجرين الحماية الكاملة لحقوق الإنسان والتقيد الكامل بقوانين العمل الواجبة التطبيق عليهم، بما في ذلك المبادئ وحقوق العمل المنصوص عليها في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.]

[٦٢- وأصبحت التحويلات موارد مالية خاصة مهمة للمجتمعات في البلدان الأصلية للمهاجرين. وحظيت هذه القضية بالاهتمام في المناقشات الدولية المتعلقة بالهجرة والتنمية. وتوجد حالياً مبادرات شتى تسعى لتحقيق أقصى قدر من الأثر الإنمائي للتحويلات المالية دون التساؤل بشأن طبيعتها الخاصة؛ وهذه التحويلات لا يمكن اعتبارها بأي شكل من الأشكال بديلاً للمساعدة الإنمائية الرسمية، أو تخفيف عبء الديون، أو الاستثمار الأجنبي المباشر أو المصادر العامة الأخرى لتمويل التنمية. فالتحويلات هي الأجور المحوَّلة إلى الأسر لأغراض الاستهلاك بصورة رئيسية. وطريقة التصرف فيها أو توزيعها هي خيار شخصي. وينبغي التشديد على أن الجانب الأكبر من دخل المهاجرين يُنفق في بلدان المقصد ويشكِّل محفزاً هاماً للطلب المحلي في اقتصادات هذه البلدان. ولئن كانت البلدان الأصلية للمهاجرين تستفيد مالياً، وبصور أخرى، من الهجرة، فإنها تخسر أيضاً رأس مال بشرياً.]

٦٣- وعمليات الإنتاج المعولمة، والتجارة بين الشركات، وعمليات التسليم في الوقت المناسب تتطلب جميعها خدمات نقل ولوجستيات تتسم بالكفاءة والفعالية التكاليفية ويمكن الاعتماد عليها وأقل إثارة للصعوبات الإدارية. ويشكِّل النفاذ إلى شبكات النقل العالمية، وانخفاض تكاليف النقل والمعاملات، والتدابير الفعالة لتيسير التجارة عناصر حاسمة الأهمية للمشاركة النشطة في التجارة الدولية. ولا يزال عدد كبير من البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، يفتقر إلى البنية التحتية الأساسية للنقل وإلى التدابير الأساسية لتيسير التجارة. وينبغي اتخاذ خطوات إضافية على المستويين الوطني والدولي لبلوغ التطبيق الكامل للتدابير الأساسية لتيسير التجارة. *[رهن التشاور]*

٦٤- ويجب التصدي لتغير المناخ بالنظر إلى آثاره الاقتصادية والبشرية. وتشكِّل الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، وفقاً لمبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة في آن واحد والقدرات الخاصة لكل طرف، المحفل المناسب للتفاوض بشأن القضايا المتصلة بالحد من الاحترار العالمي. ويمكن أن تكون لتدابير الاستجابة لتغير المناخ آثار على التجارة والتنمية، وبخاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية. *[رهن التشاور]*

٦٥- ويوفِّر صون التنوع البيولوجي واستخدامه استخداماً مستداماً إمكانيات جديدة لتجارة البلدان النامية واستثماراتها، وكذلك لمشاريعها الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتعامل مع منتجات التنوع البيولوجي. وبالنسبة لبعض البلدان، توفر التجارة في المنتجات والخدمات المتصلة بالتنوع البيولوجي وسيلة هامة للحفاظ على التنوع البيولوجي وتدعيم التنمية، مع التسليم بتعقيد هذه القضية من النواحي الاجتماعية والثقافية والقانونية والاقتصادية. *[رهن التشاور]*

٦٦- وتمثل المعارف التقليدية، والموارد الوراثية، والابتكار والممارسات ثروات هامة للبلدان النامية، ولكن هذه الثروات عرضة للفقدان وإساءة الاستخدام. ويظل الحفاظ عليها وحمايتها واستخدامها استخداماً مستداماً أموراً هامة. *[رهن التشاور]*

٦٧- والمعونة من أجل التجارة هي أداة هامة للتجارة الدولية والتنمية. فهي يمكن أن تساعد جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، على الاستفادة المجدية من فرص الوصول إلى الأسواق. وتنفيذ المعونة من أجل التجارة واستخدامها استخداماً فعالاً يمكن أن يساعدا البلدان النامية في وضع تدابير مصاحبة تساعدها في تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية والاستفادة منها، وتساعدها بصورة أعم في توسيع تجارتها. ولا يمكن أن تكون المعونة من أجل التجارة بديلاً للفوائد الإنمائية المترتبة على تحقيق النجاح والنتائج المتوازنة في جولة الدوحة ولكنها ستكون مكمِّلاً مفيداً لهذه النتائج. *[رهن التشاور]*

باء - الاستجابات السياساتية

٦٨- ولجعل العولمة قوةً إيجابية يتقاسم الجميع منافعها بإنصاف، ينبغي وضع مجموعة شاملة ومتسقة من السياسات والمبادرات الإنمائية. وضمان مشاركة جميع البلدان، وبخاصة البلدان النامية، مشاركة فعالة ونوعية ومفيدة في النظام التجاري الدولي يشكِّل تحدياً وفرصة على درجة كبيرة من الأهمية. *[رهن التشاور]*

٦٩- وينبغي لجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية تأكيد وتكرار التزامهم، في إطار منظمة التجارة العالمية، بتعزيز وجود نظام تجاري متعدد الأطراف جيد الأداء، ومستند إلى قواعد، ومفتوح ومنصف ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي ويشجع التنمية. ويجب أن يظهروا اهتمامهم المشترك ورغبتهم السياسية في إنجاز جولة مفاوضات الدوحة بنجاح في إطار منظمة التجارة العالمية وتحقيق جدول أعمالها الأساسي بالكامل بما يتفق مع بعدها الإنمائي العام. *[رهن التشاور]*

٧٠- وينبغي أن تكون البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، التي تسير على درب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، قادرة على القيام بذلك بشروط تعكس تجارة كل منها وظروفه المالية والإنمائية. وينبغي أن تكون هذه الشروط متسقة مع حقوق والتزامات أعضاء منظمة التجارة العالمية. وينبغي أن تتاح للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، التي تسير على درب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بحسب الاقتضاء، المساعدة التقنية اللازمة قبل عملية الانضمام وفي أثنائها وفي مرحلة متابعتها وفقاً لمستوى نموها واحتياجاتها. وينبغي في هذا السياق تيسير عملية الانضمام [بدون معوقات غير تجارية].

٧١- ويجب أن تفي جميع البلدان بالتزاماتها الخاصة بشأن إتاحة وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق دون رسوم جمركية ودون حصص محددة، وفقاً لما ينص عليه الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية. *[رهن التشاور]*

٧٢- وينبغي للبلدان المشاركة في الاتفاقات التجارية الإقليمية أن تكفل اتساق السياسات وتوافقها مع قواعد منظمة التجارة العالمية. ويمكن أن تكون الاتفاقات التجارية الإقليمية بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب أداة للتنمية المستدامة والتخفيف من الفقر وتحقيق التكامل الإقليمي، وأن تدعم النظام التجاري المتعدد الأطراف. *[رهن التشاور]*

٧٣- ويتطلب تعزيز إدماج البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في التجارة الدولية بناء قدراتها الإنتاجية ودعم مشاركتها في سلاسل القيمة، بما في ذلك سلاسل القيمة في القطاعات الجديدة والدينامية للتجارة العالمية. وهناك أهمية للابتكار، والتكيف وتعديل الهياكل المؤسسية للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وللمحافل الإقليمية والأقاليمية للحوار والتعاون. *[رهن التشاور]*

٧٤- ويتسم بالأهمية كل من النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية والمبادرات الأقاليمية الأخرى المماثلة فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا السياق، يكون للجولة الثالثة الجارية لمفاوضات النظام الشامل (جولة ساو باولو) دور هام ينبغي أن تقوم به. ويمكن أن يُسهم النظام الشامل والمبادرات الأقاليمية الأخرى فيما بين بلدان الجنوب في تدعيم دور البلدان النامية كقوة فعالة في نمو التجارة العالمية. *[رهن التشاور]*

٧٥- وينبغي توجيه الاهتمام إلى مساعدة البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان النامية في الاستفادة المشتركة من زيادة التجارة وتدفقات الاستثمار. *[رهن التشاور]*

٧٦- ولئن كان على البلدان النامية أن تواصل النهوض بالمسؤولية عن تنميتها الخاصة، فإن المجتمع الدولي ينبغي أن يساعد هذه البلدان، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في جهودها من أجل تنمية القدرات البشرية والمؤسسية والتنظيمية والبحثية والإنمائية والبنية التحتية اللازمة للمشاركة الفعالة والمستنيرة والمفيدة في التجارة الدولية وفي النظام التجاري الدولي ومن أجل المشاركة بشكل مؤثر وفعال في المفاوضات المتعلقة بالتجارة الدولية وما يتصل بها من مجالات، بما في ذلك عن طريق المساعدة التقنية الملائمة للاحتياجات. وينبغي تخصيص موارد كافية لهذه الأغراض، وبخاصة ضمن الإطار الذي توفّره استراتيجيات التنمية الوطنية والذي يشمل الاستراتيجيات الرامية إلى الحد من الفقر والتي تجمع بين الاحتياجات من المساعدة المتصلة بالتجارة واحتياجات بناء القدرات، ومنها الاحتياجات الإمدادية. *[رهن التشاور]*

٧٧- وينبغي أن تهدف المعونة من أجل التجارة، بما في ذلك المساعدة التقنية الفعالة، إلى مساعدة البلدان النامية في جهودها من أجل تحقيق تحرير التجارة وإصلاحها والاستفادة منهما حتى يتسنى بناء القدرات الإنتاجية وإقامة البنية التحتية المتصلة بالتجارة وفقاً لاحتياجات كل بلد وأولوياته. وهناك حاجة إلى زيادة المعونة من أجل التجارة وزيادة فعاليتها لمساعدة جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في الاستفادة من النظام التجاري الدولي المستند إلى القواعد. وتوفير تمويل إضافي يمكن التنبؤ به ومستدام وفعال شرط أساسي للوفاء بولاية المعونة من أجل التجارة. وينبغي للبلدان المستفيدة أن تدخل التجارة في صلب استراتيجياتها الإنمائية وأن تدرج المعونة من أجل التجارة في هذه الاستراتيجيات، وفقاً لأولوياتها الوطنية، كأساس للدعم الفعال والمستدام. *[رهن التشاور]*

٧٨- ويجب بذل جهود دولية فعالة لمعالجة التدابير غير التعريفية معالجة شاملة. وينبغي أيضاً بذل جهود للحد من الحواجز غير التعريفية التعسفية أو التي لا مبرر لها، أو لإزالتها. [ولا بد أن يمتنع الأعضاء عن اعتماد أو تنفيذ أي تدابير اقتصادية أو تجارية تقييدية من جانب واحد ضد أي عضو آخر لأسباب ذات طابع غير تجاري لا يتسق

مع اتفاق منظمة التجارة العالمية، وهي مدعوَّة لإزالتها، ولا بد أن تضمن عدم مساس أي تدابير تقييدية بالمصالح التجارية والحقوق والالتزامات الخاصة بأطراف ثالثة.] ويجب أن تكون هناك شفافية في وضع المعايير والأنظمة التقنية وأن يتسم تطبيقها بعدم التمييز، وألا تضع عراقيل لا داعي لها أمام التجارة. وينبغي أن يستمر حصول البلدان النامية على المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات للوفاء بالمعايير على نحو فعال. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي اتخاذ تدابير فعالة لتيسير مشاركة البلدان النامية مشاركة كاملة ومجدية في عمليات وضع المعايير على المستوى الدولي. وهناك حاجة إلى توجيه اهتمام خاص إلى تحسين البنية التحتية المادية والبنية التحتية التي تضمن الجودة في البلدان النامية وإلى تعزيز مشاركة مشاريعها الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة العالمية.

٧٩- وينبغي بذل الجهود لمنع وإزالة الهياكل والممارسات المانعة للمنافسة وتعزيز مسؤولية الشركات الفاعلة ومساءلتها على المستويين الوطني والدولي، ومن ثمّ تمكين المنتجين والمشاريع والمستهلكين في البلدان النامية من الاستفادة من تحرير التجارة. وينبغي أن يُستكمل ذلك بإشاعة ثقافة المنافسة وتحسين التعاون بين سلطات المنافسة. والبلدان النامية مدعوة إلى النظر، على سبيل الأهمية، في وضع قوانين وأُطر للمنافسة تكون أنسب لاحتياجاتها الإنمائية، وتستكمل بالمساعدة التقنية والمالية اللازمة لبناء القدرات، مع المراعاة التامة لأهداف السياسات الوطنية والقيود المتصلة بالقدرات. *[رهن التشاور]*

٨٠- وتشجَّع الدول على تطبيق آلية التشاور الطوعي المنصوص عليها في الفرع واو من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية، بهدف التوصل إلى حلول مقبولة من جميع الأطراف. وينبغي تدعيم بناء قدرات أجهزة المنافسة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وينبغي مواصلة التعاون الدولي لمعالجة الممارسات المانعة للمنافسة، بما في ذلك عن طريق فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة. وفضلاً عن ذلك، تشجَّع الجهات المانحة على النظر في تقديم تمويل على أساس طوعي لإقامة مشروع دولي لبناء القدرات فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة الوطنية والإقليمية. *[رهن التشاور]*

٨١- وينبغي للمجتمع الدولي، وبخاصة الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية، ضمان أن تكون المعونة من أجل التجارة شاملة النطاق وضمان تقديمها بفعالية، مع مراعاة إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، بحسب الاقتضاء. ويشكل التمويل الإضافي الذي يمكن التنبؤ به والمستدام والفعال شرطاً أساسياً لأداء ولاية المعونة من أجل التجارة. والمعونة من أجل التجارة مطلوبة لدعم جميع البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في تحسين اندماجها في النظام التجاري العالمي والتكيف معه، ولبناء القدرة الإنتاجية، والبنية التحتية المتصلة بالتجارة والقدرة التنافسية. وفي هذا السياق، يكون الإطار المتكامل المُعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نمواً مهماً لهذه البلدان. وينبغي أن تلبي المعونة من أجل التجارة الاحتياجات المشتركة والمحددة للبلدان النامية بأسلوب يستجيب للطلب ويستند إلى الاحتياجات. ومن ثمّ ينبغي أن تعكس المعونة من أجل التجارة أولويات المستفيدين وأن تتسق مع أولوياتهم الإنمائية. *[رهن التشاور]*

[٨٢- وينبغي اتخاذ إجراءات لمعالجة قضايا التجارة في السلع الأساسية والتنمية، المستمرة منذ أمد بعيد، حتى يتسنى للبلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، الحصول على فوائد إضافية من التكامل العالمي للأسواق وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؛ واستغلال المكاسب الإنمائية المترتبة على الانتعاش في أسعار السلع الأساسية.]

[٨٣- وفيما يتعلق بقضايا التجارة في السلع الأساسية والتنمية، المستمرة منذ أمد بعيد، لا بد من اتخاذ إجراءات سياساتية للقضاء على العوامل التي تسهم في فشل الأسواق [بزيادة المعلومات على سبيل المثال] [من قِبيل نقص المعلومات، والمضاربة، وأسواق التسليم الآجل، وعدم استقرار الأسواق المالية، وانخفاض أسعار الصرف، ضمن عوامل أخرى]، ومن ثمّ تيسير تصحيح أسواق السلع الأساسية؛ وتخفيف أثر التقلب الشديد في [الأسعار وتناقص] الدخل، وبخاصة الدخل الذي تحققه السلع الأساسية الزراعية، على البلدان [المنخفضة الدخل] المعتمدة على السلع الأساسية والمزارعين الفقراء؛ ولتيسير تحقيق القيمة المضافة وزيادة المشاركة في سلاسل القيمة الخاصة بالسلع الأساسية من جانب البلدان المنتجة للسلع الأساسية؛ [ويجب أن تبذل الحكومات في البلدان المعتمدة على السلع الأساسية أقصى جهد لتحسين الحوكمة، بما في ذلك الشفافية والمساءلة وشبكات الأمان الاجتماعي، ولاستخدام أدوات إدارة المخاطر لتوقي خطر تقلبات الأسعار ولتنويع قواعدها الاقتصادية في ظل استفادة تلك البلدان من تزايد أسعار السلع الأساسية] ولتيسير الحصول على الموارد لتمويل تنمية السلع الأساسية.]

[٨٤- وفيما يتعلق بالرواج الحالي للسلع الأساسية، ينبغي اتخاذ الإجراءات لدعم استفادة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية استفادة فعالة من الفرص التي تتيحها زيادة أسعار السلع الأساسية لبدء عملية نمو اقتصادي مستدام والحد من الفقر، ولـ [معالجة] [تخفيف] الأثر الضار لارتفاع أسعار [السلع الأساسية] [الطاقة والأغذية] على آفاق النمو والتنمية في البلدان النامية [المستوردة الصافية للطاقة والأغذية.]]

٨٥- ويمكن تيسير زيادة اندماج البلدان النامية في اقتصاد الخدمات العالمي بتقليل الحواجز التجارية المحلية والخارجية في جولة الدوحة والاتفاقات التجارية الإقليمية. وهناك ضرورة لوجود سياسات واستراتيجيات وأنظمة ومؤسسات وطنية وإقليمية ودولية سليمة في مجال الخدمات لتهيئة بيئة مساعدة لإمداد تنافسي بالخدمات ولمعالجة الفقر والعجز من حيث البنية التحتية ورأس المال البشري. وينبغي أن يوجه المجتمع الدولي اهتماماً خاصاً إلى الخدمات والأساليب ذات الأهمية التصديرية للبلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً. وفي هذا السياق، تؤكد البلدان النامية الأهمية التي يمثلها لها التحرير الفعال لتنقُّل الأشخاص الطبيعيين المؤقت في إطار الأسلوب ٤ من الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. *[رهن التشاور]*

٨٦- وينبغي للبلدان النامية، وفقاً لأولوياتها الإنمائية وقدراتها الوطنية، أن تبتكر استراتيجيات وطنية وإقليمية، بالإضافة إلى سياسات تكميلية، وأن تنشئ أطراً تنظيمية ومؤسسات، لتنمية قطاعات الخدمات القادرة على المنافسة. وينبغي توجيه اهتمام خاص إلى الآثار الإنمائية المترتبة على ضمان حصول الجميع على الخدمات الأساسية. *[رهن التشاور]*

[٨٧- وينبغي تيسير تنقُّل اليد العاملة المؤقتة. وتحسين الالتزامات بفتح الأسواق في إطار الأسلوب ٤ للاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات سيتيح فرصاً جديدة في القطاعات التي تهم البلدان النامية.]

[٨٨- وفي هذا الشأن، ينبغي للاتفاقات الثنائية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، بالإضافة إلى الترتيبات الإقليمية، أن تيسر تنقُّل العمال. وهذا يشمل التدابير التي تشجع الهجرة المؤقتة، مع تحسين طرق ضمان العودة، والحد من هجرة الكفاءات، وتحقيق "زيادة الكفاءات وتنقُّل الكفاءات"، وتحقيق أقصى درجة من الاستخدام المفيد للتحويلات. ويستطيع فريق الهجرة العالمي والمحفل العالمي المعني بالهجرة والتنمية تحقيق الاتساق والتآزر بين قضايا

الهجرة والتجارة والتنمية. واتباع نهوج تحقق مصالح الجميع في مجال تنقُّل العمالة وتكاملها بين البلدان المرسلة والبلدان المتلقية أمر ممكن على جميع المستويات.]

[٨٩- وعلى المجتمع الدولي دور هام ينبغي أن يقوم به لتحقيق أقصى فوائد ممكنة من تحويلات المهاجرين. وينبغي أن يهدف عمله، فيما يهدف، إلى تخفيض تكاليف المعاملات وزيادة فرص حصول المهاجرين وأسرهم على الخدمات المالية. وهذه الفرص تتيح للمهاجرين وأسرهم الادخار والحصول على القروض وشراء الأصول المنتجة. وستستفيد النساء اللاتي يشرفن في كثير من الأحيان على الشؤون المالية للأسرة في أثناء وجود أزواجهن في الخارج، وكذلك النساء المهاجرات، استفادة كبيرة من هذه الفرص.]

٩٠- وسيستفيد مصدرو النفط من توجيه الإيرادات نحو الاستثمارات في البنية التحتية ورأس المال البشري لفائدة الأجيال المقبلة. وينبغي توجيه الاهتمام إلى تنويع مصفوفة الطاقة، بما في ذلك أنواع الطاقة المتجددة. وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك الحكومات والمؤسسات المالية الدولية، أن يشجع وجود بيئة مساعدة لإقامة واستخدام آليات تمويل لتكنولوجيا الطاقة الجديدة وهياكلها الأساسية. وينبغي أن تتبادل البلدان أيضاً الخبرات والتحليلات، بهدف مواصلة استكشاف الاستخدام المستدام لبديل الوقود الأحيائي على نحو يعزز التنمية الاجتماعية والتكنولوجية والزراعية والتجارية، مع إدراك احتياج البلدان إلى ضمان توازن سليم بين الأمن الغذائي وشواغل الطاقة. *[رهن التشاور]*

٩١- ويوفر صون التنوع البيولوجي واستخدامه استخداماً مستداماً فرصاً للبلدان النامية في مجال التجارة والاستثمار والتنمية. وينبغي النظر في استراتيجيات تيسير التجارة في المنتجات والخدمات المتصلة بالتنوع البيولوجي، بحسب الاقتضاء، لتعزيز التجارة والتنمية المستدامة. *[رهن التشاور]*

٩٢- وينبغي مواصلة العمل لدعم البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في القضايا الرئيسية التي تتفاعل فيها التجارة والبيئة والتنمية، من قبيل المعايير الجديدة، ويشمل ذلك القضايا المتعلقة بوضع العلامات الإيكولوجية والاعتماد، فضلاً عن المنتجات المفضلة بيئياً ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً والتعاون بشأنها. *[رهن التشاور]*

٩٣- وينبغي بذل الجهود الوطنية والدولية لصون وحماية وتعزيز الاستخدام المستدام للمعارف التقليدية والموارد الوراثية وضمان تقاسم فوائدها بشكل عادل ومنصف. *[رهن التشاور]*

٩٤- ويشكل إيجاد بنية تحتية وخدمات كفؤة للنقل والاتصالات واللوجستيات، وبناء القدرات عاملين استراتيجيين في زيادة فرص التجارة، وبخاصة للبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نمواً. وينبغي أن تدعِّم البلدان النامية نظمها الخاصة بتيسير التجارة والنقل. وينبغي تنمية وتدعيم التعاون الإقليمي والشراكات والمبادرات الأخرى في مجال تيسير التجارة والنقل. ووجود إطار قانوني متعدد الأطراف لتيسير التجارة الدولية سيحقق فوائد إنمائية كبيرة، وبخاصة للبلدان النامية غير الساحلية، مع التسليم بأهمية حصولها على المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات. وينبغي الاستمرار في تيسير التجارة بزيادة تنسيق الإجراءات التجارية، وتقليل الحواجز الإدارية، وزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. *[رهن التشاور]*

٩٥- وبالنظر إلى تآكل الأفضليات التجارية، بما في ذلك النظام المعمم للأفضليات، وما له من آثار تجارية وإنمائية على البلدان النامية المتلقية للأفضلية [، بما في ذلك أقل البلدان نمواً،] ينبغي التوصل إلى حلول ملائمة في هذا المجال. وينبغي في هذا الصدد أن يدعم المجتمع الدولي، [عن طريق التدابير الملائمة] [عن طريق التدابير المتصلة بالتجارة و/أو غير المتصلة بالتجارة المُتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف]، البلدان المعتمدة على الأفضليات في استراتيجياتها الطويلة الأجل من أجل تنويع قاعدتها الاقتصادية، وتعزيز القدرة التنافسية والقدرات الإنتاجية وتهيئة فرص جديدة للتصدير.

جيم - مساهمة الأونكتاد

٩٦- ينبغي أن تستمر مساهمة الأونكتاد في التجارة والتنمية عن طريق أعماله المتصلة بالتحليل وبناء القدرات والمساعدة التقنية في مجالات التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية والنظام التجاري الدولي، على النحو الوارد أدناه. وينبغي أن يُعزز الأونكتاد عمله المتعلق بالروابط بين التجارة والأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي أن يواصل الأونكتاد التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى وأن يعزز تنسيق الأنشطة المنفذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية. [*رهن التشاور*]

٩٧- وينبغي للأونكتاد أن يقوم بما يلي:

(أ) الاستمرار في رصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي واتجاهات التجارة الدولية من منظور إنمائي، وعلى وجه الخصوص تحليل القضايا التي تهم البلدان النامية، مع التركيز بدرجة أكبر على الحلول العملية؛

(ب) مواصلة عمله المتعلق بالتطورات في برنامج عمل ما بعد الدوحة الذي يهم البلدان النامية بصورة خاصة؛

(ج) المساعدة في تنمية قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تحديد أولوياتها التفاوضية الخاصة، وقدرتها على التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف وتنفيذ هذه الاتفاقات؛

(د) تكثيف أنشطته في مجال التجارة وأنشطة التعاون التقني وبناء القدرات المتصلة بالتجارة. وينبغي أن يقوِّي مساهمته في الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نمواً والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية؛

(هـ) مواصلة توفير وتعزيز الدعم التقني المقدم للبلدان النامية والتعاون مع هذه البلدان، وفقاً لمستوى التنمية لديها، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، قبل انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وفي أثناء عملية الانضمام وفي مرحلة متابعتها؛

(و) تعزيز اتساق الاتفاقات التجارية الإقليمية وانسجامها مع النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

(ز) دعم وتعزيز آليات التعاون الإقليمي؛

(ح) بحث سُبل تحسين استخدام الأفضليات التجارية وسبل زيادة إمكانية التنبؤ بنظم الأفضليات، ومواصلة عمله المتعلق بقضية تآكل الأفضليات؛

(ط) مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، في إدراج شواغل التجارة والتنمية في خططها الإنمائية الوطنية واستراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالحد من الفقر؛

(ي) مساعدة الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والمعرضة للمخاطر والصغيرة في جهودها الرامية إلى الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف ومعالجة تعرضها للصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية. [*الفقرة بكاملها رهن التشاور*]

٩٨- وينبغي أن يواصل الأونكتاد القيام بدور رئيسي، بالتنسيق المناسب مع العناصر الفاعلة الأخرى الدولية والإقليمية، بما فيها الهيئات الدولية المختصة بالسلع الأساسية، لمعالجة مشاكل التجارة والتنمية المتصلة باقتصاد السلع الأساسية، مع توجيه الاهتمام اللازم إلى جميع قطاعات السلع الأساسية مثل الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك والفلزات والمعادن والنفط والغاز. وينبغي له في هذا السياق رصد التطورات والتحديات التي تشهدها أسواق السلع الأساسية ومعالجة الروابط بين التجارة الدولية في السلع الأساسية والتنمية الوطنية، وبخاصة فيما يتعلق بالحد من الفقر. [*رهن التشاور*]

٩٩- وينبغي أن يعزز الأونكتاد الجهود التي يقوم بها في إطار ركائز عمله الثلاث لمساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في استغلال الفوائد الإنمائية المترتبة على الانتعاش الحالي في أسعار السلع الأساسية، ولمعالجة مشاكل التجارة والتنمية المتصلة بالاعتماد على السلع الأساسية. [*رهن التشاور*]

١٠٠- وفي هذا السياق، ينبغي للأونكتاد القيام بما يلي:

(أ) مساعدة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، وبخاصة صغار منتجي السلع الأساسية، في جهودها الرامية إلى وضع استراتيجيات وطنية للسلع الأساسية، بما في ذلك إدراج سياسات السلع الأساسية في صلب استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والإقليمية؛ وبناء القدرات الإمدادية وتحقيق القدرة التنافسية؛ وتعزيز سلاسل القيم وتنويع قطاعات السلع الأساسية؛ والامتثال لمعايير التجارة الدولية العامة والخاصة؛ والوصول إلى المعلومات وقواعد المعلومات المتعلقة بالسلع الأساسية؛ والاستفادة من فرص التصدير الخاصة بالسلع الأساسية في الأسواق الناشئة؛ ومساعدة البلدان النامية، بناء على طلبها، في بناء القدرات البشرية والمؤسسية لتمكينها من تحقيق أكبر قدر من الفوائد المترتبة على الصناعات الاستخراجية، بما في ذلك تقديم الدعم لتنفيذ المبادرات المتعلقة بالصناعات الاستخراجية؛ وإقامة نُظم تسويق وأطر دعم فعالة لصغار منتجي السلع الأساسية، بما في ذلك برامج شبكات الأمان القادرة على الاستمرار اقتصادياً؛ ووضع مخططات لتمويل السلع الأساسية وإدارة المخاطر في هذا المجال (بما في ذلك بورصات السلع الأساسية). وينبغي للأونكتاد، عند أداء هذا العمل، تجنب الازدواج ومن ثم العمل بالتنسيق مع غيره من العناصر الفاعلة المعنية النشطة في هذا المجال؛ [*رهن التشاور*]

(ب) تعزيز التعاون الحكومي الدولي في ميدان السلع الأساسية وبناء توافق الآراء بشأن سبل إدماج سياسات السلع الأساسية في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية الخاصة بالتنمية والحد من الفقر؛

والسياسات المتصلة بالتجارة ووسائل علاج المشاكل المتصلة بالسلع الأساسية؛ والسياسات الاستثمارية والمالية المتعلقة بالحصول على الموارد المالية اللازمة للتنمية المعتمدة على السلع الأساسية، بما في ذلك الحصول على المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة من أجل التجارة وغيرها من الإمكانيات؛ [*رهن التشاور*]

(ج) المساهمة في بناء شراكات فعالة بين أصحاب مصلحة متعددين بهدف تحديد النهوج الابتكارية لحل المشاكل المتصلة بالسلع الأساسية؛ [*رهن التشاور*]

[(د) تعزيز حسن الإدارة في القطاعين العام والخاص وقطاع الشركات والشفافية في إدارة واستخدام إيرادات مبيعات السلع الأساسية وتنفيذ مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية].

١٠١- وينبغي أن يعزز الأونكتاد عمله الشامل في مجال الخدمات والتجارة والتنمية بالوسائل التالية:

(أ) تعزيز تحليله لقدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على زيادة المشاركة في إنتاج الخدمات والتجارة فيها على المستوى العالمي؛

(ب) تنظيم اجتماعات للخبراء على مدى عدة سنوات؛

(ج) مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إنشاء الأطر التنظيمية والمؤسسية وآليات التعاون لمساندتها في تدعيم قدرتها المحلية في مجال الخدمات وكفاءتها وقدرتها التنافسية؛

(د) تقديم الدعم في مجال تقييم الخدمات واستعراضات السياسات الوطنية؛

(ه) بحث القضايا المتصلة بتحرير التجارة في الخدمات وأثره الإنمائي، بما في ذلك على المستوى الإقليمي؛

(و) توجيه الاهتمام إلى وضع القواعد على المستوى المتعدد الأطراف في مجال الخدمات، مع مراعاة مصالح البلدان النامية وشواغلها؛

(ز) تشجيع الاعتراف بالمؤهلات والمعايير؛

(ح) تقديم الدعم للمفاوضات المتعددة الأطراف والإقليمية في مجال الخدمات؛

(ط) تحسين البيانات والإحصاءات الخاصة بالخدمات. [*الفقرة بكاملها رهن التشاور*]

[١٠٢- وينبغي أن يواصل الأونكتاد أعمال البحث والتحليل السياساتي المتعلقة بالرابطة بين الهجرة الدولية والتجارة والتنمية. وينبغي أن يواصل أيضاً تحليل إمكانية مساهمة تحويلات المهاجرين في عملية التنمية. وينبغي أن يركز على سبل تحقيق أقصى قدر من الفوائد المترتبة على هذه التحويلات وتخفيض التكاليف إلى الحد الأدنى باتباع سياسات ملائمة في بلدان المنشأ وفي بلدان المقصد. ويمكن عمل الكثير لزيادة فوائد التحويلات، مع احترام طابعها كأموال خاصة.]

١٠٣- وينبغي للأونكتاد أيضاً القيام بما يلي:

(أ) المساعدة في تدعيم مشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة للتجارة العالمية؛ [*رهن التشاور*]

(ب) معالجة أثر الحواجز غير التعريفية على التجارة والتنمية؛ [*رهن التشاور*]

[(ج) معالجة أثر التدابير التقييدية الاقتصادية والتجارية المتخذة من جانب واحد على التجارة والتنمية، ولا سيما تجارة وتنمية البلدان النامية؛]

(د) مواصلة تحسين ونشر الأدوات التحليلية، من قبيل دليل التجارة والتنمية، وقواعد البيانات والبرامج الحاسوبية، من قبيل نظام التحليلات والمعلومات التجارية/نظام الحل التجاري العالمي المتكامل؛ [*رهن التشاور*]

(هـ) تعزيز عمله المتعلق بالروابط بين التجارة والأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها اتفاقاً دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، ومنها الحد من الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين. [*رهن التشاور*]

١٠٤- وينبغي للأونكتاد تعزيز ودعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، بوسائل تشمل تبادل الخبرات وبناء المؤسسات. وينبغي له تحسين بياناته وأدواته التحليلية المتعلقة بالتجارة فيما بين بلدان الجنوب وتدعيم ما يتصل بها من برامج تقنية. وينبغي كذلك أن يواصل دعمه لتنشيط وزيادة استخدام النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية والمبادرات الأخرى المحفزة فيما بين بلدان الجنوب. [*رهن التشاور*]

١٠٥- وعمل الأونكتاد في مجال القضايا المتصلة بالطاقة ينبغي معالجته من منظور التجارة والتنمية، وعند الاقتضاء في سياق عمله المتصل بالسلع الأساسية والتجارة والبيئة والقطاعات الجديدة والدينامية والخدمات. [*رهن التشاور*]

١٠٦- وينبغي أن يواصل الأونكتاد عمله في إطار مبادرة الوقود الأحيائي، وأن يسعى جاهداً لتحقيق أقصى قدر من الفوائد التجارية والإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مع التقليل إلى أدنى حد من الجوانب البيئية والاجتماعية الضارة التي يمكن أن ينطوي عليها خيار الوقود الأحيائي. [*رهن التشاور*]

[١٠٧- وينبغي للأونكتاد، في إطار ولايته ومع تجنب تكرار العمل الذي تقوم به المنظمات الأخرى، أن يعالج آثار تغير المناخ على التجارة والاستثمار والتنمية من أجل دعم التنمية المستدامة.]

١٠٨- وينبغي أن يواصل الأونكتاد توفير الدعم للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في القضايا التي تتفاعل فيها التجارة والبيئة، مثل الوصول إلى الأسواق، والزراعة، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً، والسلع والخدمات البيئية، والمنتجات المفضلة بيئياً، والمعايير، بما في ذلك القضايا المتعلقة بتكاليف وضع العلامات الإيكولوجية والاعتماد، ومتابعة القضايا المتصلة بالتجارة والواردة في خطة تنفيذ جوهانسبرغ. وينبغي أن يُدعم عمله المتصل بفرقة العمل من أجل بناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية، المشتركة بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. [*رهن التشاور*]

١٠٩- وينبغي أن يواصل الأونكتاد الاستفادة من خبرته في دعم مبادرته المتعلقة بالتجارة البيولوجية والتي تقدم الدعم إلى السوق الناشئة لمنتجات وخدمات التنوع البيولوجي المنتجة بأسلوب مستدام. وينبغي أن تستمر مبادرة التجارة البيولوجية في توفير الدعم لتهيئة سياسات وبيئة مساعدة لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في استخدام وصون التنوع البيولوجي على نحو مستدام، مع التسليم بتعقيد هذه القضية من النواحي الاجتماعية والثقافية والقانونية والاقتصادية. *[رهن التشاور]*

١١٠- وينبغي أن يواصل الأونكتاد تعزيز ودعم التعاون، بوسائل تشمل تيسير المشاورات الطوعية فيما بين الدول الأعضاء والتجمعات الإقليمية، وفقاً للفرع واو من مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، التي اعتمدتها الجمعية العامة في عام ١٩٨٠ وأعيد تأكيدها بتوافق آراء ساو باولو وفي المؤتمر الخامس المعني باستعراض جميع جوانب المجموعة، المعقود عام ٢٠٠٥. *[رهن التشاور]*

[١١١- وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يدعم جهود البلدان المتوسطة الدخل في قضايا التجارة والتنمية.]

١١٢- ويقوم الأونكتاد بدور منسق للأعمال المتعلقة بسياسة المنافسة ورفاه المستهلكين في إطار منظومة الأمم المتحدة. وهو يوفر للدول الأعضاء فيه محفلاً للحوار وبناء توافق الآراء على المستوى الحكومي الدولي في مجال قوانين وسياسات المنافسة. وينبغي أن يواصل إجراء البحوث والتحليلات في هذا المجال من أجل الدول الأعضاء فيه والشبكات الدولية المعنية بسياسات المنافسة، و/أو بالتعاون معها. وينبغي أن يظل الأونكتاد محفلاً لمناقشة قضايا المنافسة على المستوى المتعدد الأطراف، مع إقامة علاقات وثيقة بالشبكات الحالية لسلطات المنافسة، وأن يواصل تشجيع استخدام قوانين وسياسات المنافسة كأدوات لتحقيق القدرة التنافسية المحلية والدولية. وينبغي أن يعزز عمل الأونكتاد في هذا المجال نظم قوانين المنافسة التي تراعي الظروف السائدة في البلدان النامية. وعليه، ينبغي أن يركز العمل المقبل للأونكتاد في هذا المجال على ما يلي:

(أ) إعداد وتنفيذ قوانين وسياسات وتدابير المنافسة الوطنية والإقليمية التي تلائم الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية ورفاه مستهلكيها؛

(ب) البحوث والمداولات المتعلقة بالممارسات المانعة للمنافسة في مختلف القطاعات، وآثارها على رفاه المستهلكين والأسواق العالمية وأسواق البلدان النامية بصورة خاصة، وآليات التصدي لآثارها؛

(ج) بحث جميع القضايا المتعلقة بالتفاعل بين المنافسة والخصخصة والابتكار وآثارها على التجارة والتنمية، بما في ذلك على المستوى الإقليمي؛

(د) توفير الدعم للتعاون الإقليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياسات المنافسة؛

(هـ) دعم البلدان النامية في صياغة وتنفيذ سياسات المنافسة؛

(و) توسيع نطاق استعراضات النظراء الطوعية لسياسات المنافسة في الأونكتاد بحيث تشمل مجموعة أوسع من البلدان النامية ومنظماتها الاقتصادية الإقليمية؛

(ز) تيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجال بناء القدرات في مختلف المناطق، ويشمل ذلك برامج من قبيل برنامج المساعدة التقنية المعني بسياسات المنافسة وحماية المستهلك والخاص بأمريكا اللاتينية والذي ينبغي تدعيمه. *[الفقرة بكاملها رهن التشاور]*

[١١٣- وينبغي أن يجري الأونكتاد تحليلات، تشمل تحليلات على المستوى الإقليمي، للبُعد الإنمائي للملكية الفكرية وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، بما في ذلك تحسين نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، والأبعاد والآثار الإنمائية لإرساء حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها، بالإضافة إلى حماية المعارف التقليدية، والموارد الوراثية والفولكلور والتبادل بشكل عادل ومنصف، دون الإخلال بالأعمال المنفذة في المحافل الأخرى.]

١١٤- وينبغي أن يواصل الأونكتاد القيام بدور هام في وضع وتنفيذ المشاريع في إطار المعونة من أجل التجارة. وينبغي أن يستمر الأونكتاد في تقديم الدعم المحدد الهدف إلى البلدان النامية لبناء قدرتها على المشاركة في النظام التجاري الدولي والاستفادة منه على نحو مجدٍ وعلى معالجة الفرص والتحديات الناشئة عن هذا النظام. *[رهن التشاور]*

١١٥- وينبغي أن يقدم الأونكتاد المساعدة التقنية إلى البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية لمعاونتها في ضمان وجود بنية تحتية وخدمات ملائمة وكفؤة، وترتيبات فعالة للنقل العابر، من أجل دعم التجارة. *[رهن التشاور]*

ثالثاً - الموضوع الفرعي ٣: تدعيم البيئة التمكينية على جميع المستويات بهدف تعزيز القدرة الإنتاجية والتجارة والاستثمار: تعبئة الموارد وتسخير المعارف لأغراض التنمية

ألف - تحليل السياسات

١١٦- يعتمد الاندماج بنجاح في الشبكات الدولية للتجارة والإنتاج والتكنولوجيا على تعزيز القدرات الإنتاجية وعلى الاستفادة من أنشطة الشركات عبر الوطنية، بوسائل منها إقامة الروابط التجارية بين المشاريع المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية العالمية وتمكينها من الدخول في سلاسل القيمة العالمية والإقليمية عن طريق هذه الروابط. ويتطلب تحقيق ذلك اتباع سياسات تمكينية على المستويين الوطني والدولي على السواء لتشجيع تنمية المشاريع بوسائل منها تشجيع الروابط التجارية والتكتلات الصناعية وتنظيم المشاريع. *[رهن التشاور]*

١١٧- وشهدت السنوات الأخيرة زيادة في التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك التدفقات إلى البلدان النامية. غير أنها تظل متفاوتة من حيث الأنشطة الاقتصادية والبلدان المتلقية. فعلى سبيل المثال، ظلت الاستثمارات في بعض البلدان، وبخاصة في أفريقيا، تتركز في الصناعات الاستخراجية في عام ٢٠٠٦. ولا تزال أقل البلدان نمواً تجتذب ٠,٧ فقط من التدفقات العالمية الوافدة (أي ٢,٥ من التدفقات الوافدة إلى البلدان النامية). وينبغي توجيه مزيد من الاهتمام إلى مسألة كيفية تحقيق أقصى فوائد ممكنة من أنشطة الاستثمار العالمي للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً. *[رهن التشاور]*

١١٨- وفي حين أن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال ينشأ في البلدان المتقدمة، فإن الجنوب يساهم بنسبة متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج. وتشكل الزيادة في الشركات عبر الوطنية الجنوبية اتجاهاً حديثاً

نسبياً يتيح فرصاً جديدة للتنمية. ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر فيما بين بلدان الجنوب قرابة نصف إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد في عدد من أقل البلدان نمواً. *[رهن التشاور]*

١١٩- وبالإضافة إلى تدفقات رؤوس المال، يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توفير فرص العمل، وعمليات نقل التكنولوجيا والمعرفة، والنفاذ إلى الأسواق الدولية والمنافسة. وفضلاً عن ذلك، يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عنصراً مكملاً للجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تعبئة الموارد من أجل التنمية. وإلى جانب الفوائد المتوقعة من الاستثمار الأجنبي المباشر، تشمل المخاطر المحتملة إقصاء الاستثمارات المحلية، والممارسات المانعة للمنافسة، والتسعير التحويلي، والآثار البيئية والاجتماعية. ولذا ينبغي أن تنظر البلدان في نوعية الاستثمار الأجنبي المباشر وكميته على حد سواء. *[رهن التشاور]*

١٢٠- وللاستفادة من الفرص المتاحة، تحتاج البلدان إلى سياسات فعالة وحسنة الترتيب لتحقيق أقصى قدر من الفوائد الإنمائية المترتبة على التدفقات الاستثمارية. *[رهن التشاور]*

١٢١- وفيما يتعلق باتفاقات الاستثمار الدولية، تلزم إقامة توازن بين مصالح بلدان المنشأ والبلدان المضيفة والمستثمرين الأجانب. وينبغي توجيه اهتمام خاص لتسوية المنازعات بين المستثمرين والدول، ويلزم تحسين القدرات الوطنية على التفاوض بشأن اتفاقات الاستثمار الملائمة للتنمية. *[رهن التشاور]*

١٢٢- وتحسينات البنية التحتية والإصلاحات المحلية أمران جوهريان لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويمكن تعزيز فعالية السياسات الوطنية إذا جرى استكمالها بقواعد دولية جيدة التصميم وبتعاون دولي جيد الإعداد مع مراعاة الظروف الخاصة لآحاد البلدان. *[رهن التشاور]*

١٢٣- وينبغي أن تتبع البلدان النامية استراتيجيات إنمائية متوافقة مع أوضاعها الخاصة في الإطار المتعلق بدولة تمكينية، أي دولة تستخدم وسائلها الإدارية والسياسية من أجل مهمة التنمية الاقتصادية، مع التركيز الفعال للموارد البشرية والمالية. وينبغي أن توفر هذه الدولة أيضاً ما يلزم للتفاعل الإيجابي بين القطاعين العام والخاص. *[رهن التشاور]*

١٢٤- ويتطلب بناء القدرات الإنتاجية توفير بيئة تمكينية لتنمية القطاع الخاص تأخذ في حسبانها ديناميات مختلف أنواع المشاريع. وتواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، في سعيها للاستفادة من فرص العولمة، تحديات متعلقة بالموارد الإدارية والمالية والقدرة على التطوير والابتكار. وتنمية قدرات منظمي المشاريع في هذا المجال حاسمة الأهمية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً. *[رهن التشاور]*

١٢٥- ويمكن أن يساعد التأمين في تيسير التجارة والنشاط التجاري، وتوفير فرص العمل، والمساهمة في بناء الأسواق المالية للبلدان النامية وتوزيع المخاطر. وقد أصبح التأمين ضد الكوارث أمراً بالغ الأهمية. ويلزم تحسين قطاع خدمات التأمين في عدد كبير من البلدان النامية. *[رهن التشاور]*

١٢٦- وتثير المطالب الجديدة المتعلقة بالشفافية المالية وغير المالية للشركات تحديات، حيث إن معايير ومدونات الإبلاغ توضع من أجل أسواق رأس المال العالية التقدم. ومن الممكن أن يشكل التنفيذ تحدياً آخر. وبالنظر إلى

الشواغل البيئية المتنامية، فإن الشركات ستواجه مطالب متزايدة من شتى أصحاب المصلحة على المحاسبة البيئية والإبلاغ المالي. *[رهن التشاور]*

[١٢٧- و"فجوة التكنولوجيا" أحد الأسباب المهمة للفجوة الاجتماعية الاقتصادية الآخذة في الاتساع بين الدول وداخلها. ومن الضروري اليوم أن تقوم كل البلدان النامية، وبصفة خاصة أقل البلدان نمواً، بتسخير المعرفة والتكنولوجيا وحفز الابتكار لكي تكون قادرة على المنافسة والاستفادة من التجارة والاستثمار. ويلزم بذل جهود لضمان أن تسهم نظم الملكية الفكرية في تعزيز الابتكار التكنولوجي وفي نقل التكنولوجيا ونشرها، بما يحقق المنفعة المتبادلة لمنتجي المعارف التكنولوجية ومستعمليها، في سياق المصالح المجتمعية الأوسع نطاقاً وبصفة خاصة الاهتمامات البيئية المنحى.]

[١٢٧ بديلة- و"فجوة التكنولوجيا" مرتبطة بالفجوة الاجتماعية الاقتصادية بين الدول وداخلها. ومن الضروري اليوم أن تقوم البلدان جميعها، بما فيها أقل البلدان نمواً، بتسخير المعرفة والتكنولوجيا وحفز الابتكار لكي تكون قادرة على المنافسة والاستفادة من التجارة والاستثمار. ويلزم بذل جهود لضمان أن تسهم حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية في تعزيز الابتكار التكنولوجي وفي نقل التكنولوجيا ونشرها، بما يحقق المنفعة المتبادلة لمنتجي المعارف التكنولوجية ومستعمليها بطريقة تفضي إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والتوازن بين الحقوق والالتزامات وفقاً للمادة ٧ من الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس).]

١٢٨- وتساعد تكنولوجيات المعلومات والاتصال في توجيه العولمة بإدخال المشاريع في الاقتصاد المعتمد على المعرفة. وتسهم أيضاً في تجزئة سلاسل القيمة العالمية. ويشكل الوصول إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصال المنخفض التكلفة، وبخاصة الاتصال، أمراً حاسم الأهمية في تنمية قطاع أعمال تنافسي، حتى في الأنشطة التقليدية الهامة للبلدان النامية، مثل السياحة. *[رهن التشاور]*

١٢٩- ومن الضروري للقدرة على المنافسة في مجال التجارة تيسير التجارة والحصول على نظم نقل ذات كفاءة، وكذلك تحسين القدرات الإنتاجية. وتتسبب الإجراءات التجارية غير الفعالة وتكاليف النقل المفرطة وانعدام إمكانية الاتصال في تقويض القدرة التصديرية التنافسية للبلدان النامية، وبصفة خاصة البلدان النامية غير الساحلية. وتواجه البلدان النامية أيضاً مطالبات متزايدة بالامتثال لشروط مختلفة في مجال أمن التجارة البحرية وسلسلة الإمداد. *[رهن التشاور]*

باء – الاستجابات السياساتية

١٣٠- يلزم دعم الجهود المبذولة على جميع المستويات لتوفير بيئة مساعدة على التنمية وتطبيق الإصلاح والقضاء على الفقر حتى يتسنى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، والالتزامات. *[رهن التشاور]*

١٣١- وتقع على كاهل البلدان نفسها المسؤولية الرئيسية عن تعزيز القدرة الإنتاجية والارتقاء بالمستوى التكنولوجي. ويتطلب اجتذابُ الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادةُ منه سياسات استثمارية وإنمائية وطنية مناسبة. ولتمكين راسمي السياسات من اتخاذ قرارات مدروسة على نحو أفضل، يلزم توافر بيانات محسنة ومزيد من التحليل بشأن التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية لأنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية. *[رهن التشاور]*

١٣٢- والإدارة الرشيدة على جميع المستويات وسيادة القانون يمكن أن تساعدا على إيجاد بيئة ميسِّرة لتعبئة الموارد من أجل التنمية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر. *[رهن التشاور]*

١٣٣- ويمكن أن تساعد بلدان المنشأ في تعزيز المكاسب الإنمائية المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المضيفة عن طريق تدابير مثل الحوافز، وتدابير تقليل المخاطر وبناء القدرات الرامية إلى تيسير التدفقات الخاصة إلى البلدان النامية. *[رهن التشاور]*

١٣٤- وفي سياق الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن للمدونات الطوعية لقواعد السلوك ومسؤولية الشركات، بالإضافة إلى امتثالها للقوانين والأنظمة الوطنية، أن تساعد الشركات عبر الوطنية على أن تكون عاملاً إيجابياً للتنمية. وينبغي تشجيع الشركات عبر الوطنية على اعتماد مدونات طوعية لقواعد السلوك ترسي ممارسات تجارية جيدة لمعالجة الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. *[رهن التشاور]*

١٣٥- ويشكل الاستثمار في البنية الاقتصادية والاجتماعية الأساسية أمراً حيوياً للبلدان النامية. ويلزم استكمال جهود البلدان النامية الرامية إلى تحديد العقبات التي تعترض تعبئة الموارد المحلية والتغلب عليها بتدفقات خارجية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، والتدفقات الخاصة الأخرى والمساعدة الإنمائية الرسمية. *[رهن التشاور]*

١٣٦- ويمكن أن تستفيد البلدان من أخطاء البلدان الأخرى ونجاحاتها، وبخاصة في إطار دولي يسمح بتجميع عالمي للخبرات المتاحة. وقد تساعد الترتيبات الإقليمية أو التعاون فيما بين بلدان الجنوب البلدان في معالجة بعض القضايا، والتوصل إلى توافق في الآراء، وإقامة موقف تفاوضي مشترك. *[رهن التشاور]*

١٣٧- وباستطاعة الحكومات الوطنية والمؤسسات الدولية والمجتمع الدولي مساعدة البلدان في تهيئة بيئة جذابة للاستثمار بتوفير معلومات أفضل عن القوانين والأنظمة الوطنية، فضلاً عن الاتفاقات الدولية، وعن الفرص والمخاطر القطرية. وينبغي أن تتيح تقييمات المخاطر السيادية التي يجريها القطاع الخاص أقصى استخدام للبارامترات الموضوعية والشفافة الدقيقة، وهو ما يمكن تيسيره ببيانات وتحليلات عالية الجودة. *[رهن التشاور]*

١٣٨- ويمكن أن يساعد تحسين الشراكات مع القطاع الخاص في الداخل والخارج على حد سواء في تدعيم إدماج البلدان النامية والمنتجين المحليين في نظم الإنتاج العالمية. وتتطلب تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم القادرة على المنافسة دولياً إتباع سياسات موجهة إلى قدرات تنظيم المشاريع المحلية والروابط التجارية والتكتلات الصناعية. *[رهن التشاور]*

١٣٩- وإذا كان للبلدان النامية أن تؤثر في المعايير الناشئة بشأن شفافية ومحاسبة الشركات، فمن الضروري أن تنسق جهودها وتتبادل خبراتها في مجال تنفيذ ورصد المعايير والمدونات. ويلزم مزيد من العمل بشأن وضع أطر سليمة للمحاسبة والإبلاغ البيئيين [، بما في ذلك بخصوص تأثير تغير المناخ على [التجارة والتنمية.]

١٤٠- وينبغي توفير المساعدة المحددة الهدف للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي تعطي أولوية لتدعيم قطاعها التأميني. وينبغي أن تركز الاستجابات السياساتية على إنشاء أسواق تأمين تنافسية وجيدة التنظيم، وتقديم المشورة السياساتية بشأن مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وبرامج التدريب. *[رهن التشاور]*

١٤١- وللمساعدة في تطوير القدرات التكنولوجية، ينبغي أن تجري الحكومات بانتظام تقييماً لشروط الحصول على التكنولوجيا وتطويرها وأن تنفذ وتستعرض سياساتها المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. ويمكن أن تشمل المؤسسات الداعمة الشراكات بين القطاعين العام والخاص ويمكن دمج سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار في السياسات الإنمائية الوطنية والاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر. *[رهن التشاور]*

١٤٢- وينبغي تدعيم الشراكات والتعاون بين الشمال والجنوب وكذلك فيما بين بلدان الجنوب من أجل تبادل المعرفة، والابتكار، ونقل التكنولوجيا، ومن أجل معالجة الفجوات في مجالات العلم والتكنولوجيا والتعليم والبحوث في البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً. *[رهن التشاور]*

[١٤٣- وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى إقامة نظام ملكية فكرية دولي متوازن وفعال، تماشياً مع التوصيات المتفق عليها الواردة في جدول أعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن التنمية.]

[١٤٣ بديلة- وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى إقامة نظام ملكية فكرية دولي فعال، يزيد من دعم أعمال البحث وتوليد المعارف، واستخدام هذا النظام ونشره مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً.]

[١٤٣مكرراً بديلة- وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى إقامة نظام ملكية فكرية دولي فعال. وفي هذا الصدد، ينبغي أن يستمر تنفيذ التوصيات المتفق عليها الواردة في جدول أعمال المنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن التنمية.]

١٤٤- ويجب اتخاذ تدابير لتنمية الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وبناء مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتضييق الفجوة الرقمية وضمان مشاركة البلدان مشاركة تامة وفعالة في الاقتصاد المعتمد على المعرفة. وينبغي الاستمرار في دعم هذه التدابير بمشاركة كاملة من البلدان النامية في المناقشات الدولية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبخاصة المناقشات التي تجري في إطار متابعة وتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات والمناقشات الجارية في اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. *[رهن التشاور]*

١٤٥- وعلى المستوى الوطني، ينبغي أن توفر السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال بيئة تمكينية لاقتصاد المعلومات المحلي وصناعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال تكون قادرة على المنافسة. وتشمل العناصر الرئيسية تنمية الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال وقطاع الاتصالات، وتطوير المهارات الرقمية، وتنفيذ إطار قانوني وتنظيمي لدعم تنمية الأعمال والتجارة والاستثمار في المجالات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والحكومة الإلكترونية، والابتكار التكنولوجي. وينبغي دمج هذه الإجراءات في الخطط الإنمائية الوطنية أو في ورقات استراتيجيات الحد من الفقر، ويلزم إجراء استعراض منتظم لسياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصال. *[رهن التشاور]*

١٤٦- وتقتضي التجارة والنقل الدوليان وجود إطار قانوني تمكيني ييسر المعاملات عبر الحدود. ومن الضروري، في هذا الصدد، وضع قواعد ومعايير متفق عليها دولياً، مثل الاتفاقات الدولية والصكوك الدولية الأخرى المتفق عليها تحت رعاية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسترال) وغيرها من الهيئات المعنية، وتنفيذ هذه القواعد والمعايير لتوفير منافع حقيقية للمتاجرين وللمساعدة في تخفيض التكاليف القانونية والإدارية وتكاليف المعاملات. ومن المهم أن

تشارك البلدان النامية في العمليات ذات الصلة المتعلقة ببناء توافق الآراء والتفاوض على الصعيد الدولي وأن تؤخذ مصالحها وشواغلها في الحسبان. وقد تحتاج البلدان النامية أيضاً إلى مساعدات في مجال بناء القدرات وإلى مساعدات تقنية لمعاونتها في أن تنفذ على الصعيد الوطني القواعد والمعايير المتفق عليها دولياً. *[رهن التشاور]*

١٤٧- ومع تزايد مشاركة القطاع الخاص في تنمية الهياكل الأساسية للنقل، يلزم أن تدعم البلدان النامية قدرتها على رصد هذا القطاع وتنظيمه وتيسيره على المستوى الوطني. *[رهن التشاور]*

١٤٨- وتلزم سياسات لتعزيز نظم النقل التنافسية والفعالة لكل من البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، وبصفة خاصة في إطار ترتيبات ثنائية وإقليمية. وفي هذا السياق، ينبغي تقديم الدعم الكامل اللازم لتنفيذ إعلان ألما آتي الوزاري وبرنامج عمل ألما آتي تنفيذاً شاملاً ومناسب التوقيت. ويجب بذل كل الجهود الممكنة لضمان أن تسهم نتائج استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج عمل ألما آتي، الذي سيجرى في عام ٢٠٠٨، في إنشاء نظم عبور ونقل فعالة، والتصدي للتحديات التي تواجه بلدان العبور النامية، وإدماج البلدان النامية غير الساحلية في النظام التجاري الدولي، مع الإحاطة علماً بإعلان أولان باتور. *[رهن التشاور]*

١٤٩- ويتعين أن تؤخذ في الاعتبار أيضاً التدابير الرامية إلى تعزيز أمن سلاسل التوريد الدولية والتصدي للشواغل البيئية [، لا سيما فيما يتعلق بتغير المناخ].

[١٥٠- وتسلم الدول الأعضاء في الأونكتاد بالمبادئ والأهداف الواردة في جدول أعمال مؤتمر تونس لمجتمع المعلومات وتجدد، على وجه الخصوص، التزامها بتنفيذ الفقرات ٦٩-٧١ المتعلقة بإدارة الإنترنت. وينبغي أن يضطلع منتدى إدارة الإنترنت بأنشطته، على أساس متعدد أصحاب المصلحة، بهدف التنفيذ التام لولايته على النحو الوارد في جدول أعمال مؤتمر تونس. ونذكر بضرورة أن تبدأ فوراً عملية التعاون المعزز.]

[١٥١- ويجب المساهمة في الجهود الوطنية في مجال تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق من خلال مجموعة أدوات تعميم منظور العمالة والعمل اللائق التي أقرتها منظومة الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٧، بهدف تحسين الاتساق بين سياسات الاقتصاد الكلي وغيرها من السياسات التي تعزز توفير فرص العمل.]

جيم - مساهمة الأونكتاد

١٥٢- ينبغي للأونكتاد أن يواصل، في أعماله المتعلقة بالاستثمار، مساعدة جميع البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، في تصميم وتنفيذ سياسات فعالة ترمي إلى تعزيز الطاقات الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية. وينبغي الاهتمام بدور الاستثمار بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب ودور الاستثمار المحلي الخاص والعام. وينبغي أن يكون هدف تلك الأعمال هو تحقيق التنمية المستدامة وتوفير مناخ استثماري داعم في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. [وينبغي أيضاً النظر في دور الاستثمار في سياق تغير المناخ.] [وينبغي للأونكتاد أن يستكشف سبلاً لتعزيز دور القطاع الخاص ودعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لإدخال الأنشطة غير الرسمية في القطاع الرسمي.] [وينبغي أن تعالج أنشطة الأونكتاد في هذا المجال، على وجه الخصوص، احتياجات أقل البلدان نمواً، وكذلك الاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية [وبلدان العبور النامية] والدول النامية الجزرية الصغيرة والاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلياً والمعرضة للمخاطر والصغيرة.]

١٥٣- وينبغي أن يواصل الأونكتاد إجراء تحليلات سياساتية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية. وينبغي أن يركز على سبل تحقيق أقصى قدر ممكن من الفوائد الإنمائية الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق انتهاج سياسات ملائمة في البلدان المضيفة وبلدان المنشأ. وينبغي أن يطوِّر أنشطته في مجال جمع وتحليل البيانات المتعلقة بنشاط الشركات عبر الوطنية وما يتصل به من قوانين وأنظمة وطنية ودولية، وأن يدعِّم مساعدته لأقل البلدان نمواً في صياغة سياسات أفضل بالاستناد إلى معلومات دقيقة وحديثة. وينبغي أن يواصل بحوثه الموجهة نحو السياسات والمتعلقة بقضايا التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، والعلاقة بين المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر، وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التصنيع وتنظيم المشاريع، ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في الخدمات وتنمية الهياكل الأساسية وبناء قدرات التصدير والموارد البشرية. وتشمل القضايا الأخرى الروابط بين الشركات الأجنبية والشركات المحلية وأفضل الممارسات للتشجيع على زيادة تدفقات الاستثمار المؤدية إلى التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يواصل الأونكتاد تحليل الاستثمار الوافد من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وأن يستكشف إمكانية تعميق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. *[رهن التشاور]*

١٥٤- وينبغي للأونكتاد أن يكون منبراً لحوار دولي بشأن أفضل ممارسة في سياسات الاستثمار. ويمكن أن يساهم وضع قائمة جرد بأفضل الممارسات المعمول بها في السياسات في حوار بشأن المعارف في مجال رسم السياسات. وينبغي للأونكتاد القيام، مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية، وخاصة المنظمات من البلدان النامية، وغيرها من الشركاء [، وكذلك منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، بإشراك البلدان، أياً كان مستوى التنمية لديها، للمساعدة على ضمان وجود بيئة مؤسسية مؤاتية للاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية].

١٥٥- وينبغي أن يدعم الأونكتاد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في صياغة وتنفيذ سياسات الاستثمار وأن يساعدها في وضع التشريعات والأنظمة ذات الصلة، وفقاً لاستراتيجياتها الإنمائية، وفي الوفاء بالتزاماتها الدولية. واستعراضات سياسات الاستثمار ومتابعتها، والمساعدات المقدمة إلى وكالات تشجيع الاستثمار الوطنية ودون الوطنية، تلعب دوراً هاماً في هذا الصدد. وينبغي النظر في اتباع نهج أعم وأكثر تنظيماً في عملية استعراضات سياسات الاستثمار، توكل بموجبه إلى الأونكتاد مهمة صياغة الاستعراضات، وضمان تغطية أوسع للبلدان النامية، والتوسع في معالجة الآثار الإنمائية للاستثمار الأجنبي المباشر والإطار الاستثماري ذي الصلة. وينبغي تحديث استعراضات سياسات الاستثمار بصورة منتظمة للحفاظ على محور التركيز ومتابعة التوصيات. *[رهن التشاور]*

١٥٦- وينبغي للأونكتاد، في خدماته الاستشارية وأعماله التحليلية وبرامجه لبناء القدرات في مجال تشجيع الاستثمار، أن يستنبط أدوات عملية وأدلة استثمارية وأن يحدد أفضل الممارسات. وفي خدمات الأونكتاد الاستشارية، ينبغي إيلاء عناية للقضايا محل الاهتمام من جميع البلدان النامية، وبصفة خاصة القضايا التي تهم أقل البلدان نمواً مثل الإدارة الرشيدة في تشجيع الاستثمار. وينبغي إعداد أدلة استثمارية من أجل جميع البلدان النامية غير الساحلية التي تطلب دليلاً، رهناً بتوافر موارد من خارج الميزانية. *[رهن التشاور]*

[١٥٧- *(اقتراح من الرئيس)* وينبغي أن يواصل الأونكتاد مساعدة البلدان النامية على المشاركة في النقاش بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية. وينبغي له أن يركز على البعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية، وأن يدرس آثار اتفاقات الاستثمار الدولية الحالية، وأن ينظر في جميع الخيارات فيما يتعلق باستراتيجيات اتفاقات الاستثمار الدولية في المستقبل. وينبغي لأعمال الأونكتاد في هذا المجال أن تشمل تحليل السياسات وبناء القدرات فيما يتصل بالتفاوض على

اتفاقات الاستثمار الثنائية والإقليمية الحالية والمستقبلية وتنفيذها، وفض النزاعات بين المستثمر والدولة، والوسائل البديلة لتسوية المنازعات، والنهج اللازم لتشجيع الاستثمار، وتأثيرات اتفاقات الاستثمار الدولية.]

١٥٨- وينبغي أن يحلل الأونكتاد سياسات المشاريع الطوعية في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات ومدونات قواعد السلوك الأخرى كعنصر مكمل للتشريع الوطني بهدف تحديد أفضل الممارسات لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأثر الإنمائي المترتب على أنشطة الشركات، وبخاصة من جانب الشركات عبر الوطنية. وينبغي أن ينسق الأونكتاد أنشطته في هذا المجال مع الهيئات الدولية المعنية الأخرى، بما في ذلك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والميثاق العالمي للأمم المتحدة، والفريق العامل المعني بالمسؤولية الاجتماعية التابع للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، لتحقيق أقصى قيمة مضافة ممكنة لعمله. *[رهن التشاور]*

[١٥٩- وينبغي للأونكتاد أن يواصل عمله بشأن البعد الإنمائي للملكية الفكرية، وبصفة خاصة في مجالات التجارة والاستثمار والتكنولوجيا، وأن يتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية وغيرها من المنظمات الدولية المعنية.]

١٦٠- وينبغي أن يدعم الأونكتاد أنشطته في مجالات البحث والتحليل، والمساعدة التقنية، وبناء توافق الآراء فيما يتعلق بحفز تنمية المشاريع وتيسير الأعمال التجارية. وينبغي تحديد التدابير التي تمكّن المشاريع، وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية، من الامتثال للمعايير الدولية، وتعزيز قدراتها التكنولوجية والابتكارية، والحصول على التكنولوجيات الحديثة، وتعزيز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية. وينبغي أن يحلل الأونكتاد الروابط بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الأجنبية المنتسبة بهدف زيادة الفوائد الإنمائية للاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز القدرة التنافسية الدولية لشركات البلدان النامية. *[رهن التشاور]*

١٦١- وينبغي أن يساعد الأونكتاد البلدان النامية، بوسائل منها بناء قدرتها التقنية، على تحسين ممارساتها المتعلقة بالحكومة الإلكترونية بهدف تعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات الحكومية في مجالات مثل الاستثمار وإنشاء المشاريع وتطويرها. *[رهن التشاور]*

١٦٢- وينبغي للأونكتاد، عن طريق فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، أن يساعد البلدان النامية على المشاركة في العمليات الخاصة بوضع معايير ومدونات معترف بها دولياً للمحاسبة والإبلاغ. وينبغي للأونكتاد، جنباً إلى جنب مع الشركاء الإنمائيين، مساعدة البلدان النامية في بناء القدرات التقنية والمؤسسات اللازمة لتنفيذ هذه المعايير والمدونات. وينبغي أن يواصل المساهمة في ميدان المحاسبة والإبلاغ البيئيين للتشجيع على اتباع نهج منسق فيما بين الدول الأعضاء. وينبغي أن يواصل الأونكتاد دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في اعتماد وتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي. *[رهن التشاور]*

١٦٣- وينبغي أن يواصل الأونكتاد توفير التحليل السياساتي وبناء القدرات بشأن الأطر التنظيمية التحوطية، وإنشاء أسواق التأمين التنافسية، وتنمية الموارد البشرية. وينبغي للأونكتاد أيضاً مساعدة البلدان في تطوير قطاعها التأميني لتوفير مزايا من أجل التنمية. وفي هذا السياق، ينبغي تقديم المساعدات اللازمة، ولا سيما إلى البلدان الموجودة في أفريقيا والاقتصادات الصغيرة المعرضة إلى مخاطر كارثية. *[رهن التشاور]*

١٦٤- وينبغي للأونكتاد أن يدعم أعمال البحث والتحليل التي يضطلع بها في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصال، وأن يعزز السياسات الدولية والوطنية الفعالة، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى العاملة في هذا المجال. وينبغي له أن يستخلص الدروس من التجارب الناجحة في نقل التكنولوجيا ونشرها من خلال جميع القنوات، بما فيها الاستثمار الأجنبي المباشر. وينبغي له أيضاً زيادة دعمه للجهود التي تبذلها البلدان النامية، وبصفة خاصة أقل البلدان نمواً، للاستجابة للتغيرات التكنولوجية وتقييم مدى فعالية سياسة الابتكار المحلية. وينبغي للأونكتاد أن يساعد على تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تسخير المعرفة والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وأن يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من خلال استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار ومن خلال المساعدة التقنية المتصلة بذلك. *[رهن التشاور]*

١٦٥- وينبغي للأونكتاد أيضاً أن يسهم في بناء توافق في الآراء في النقاش الدولي بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصال وتأثيراتها فيما يتعلق بالتنمية، وأن يواصل تقديم الدعم بوصفه أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وينبغي للأونكتاد أن يواصل مساعدة البلدان النامية على المشاركة بفعالية في المناقشات الدولية بشأن نقل التكنولوجيا وتبادل المعارف، وتحديد الخيارات السياساتية وأفضل ممارسة في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأونكتاد أن يواصل مساعدة البلدان النامية في تحديد سُبُل ووسائل تفعيل البنود المتعلقة بنقل التكنولوجيا والواردة في الاتفاقات الدولية وفي نتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة وذلك بهدف زيادة فوائدها المحتملة إلى أقصى حد. *[رهن التشاور]*

١٦٦- وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وبخاصة في استعراضات السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، والسياسات المراعية لمصالح الفقراء، والأطر القانونية والتنظيمية، وقياس اقتصاد المعلومات، بما في ذلك عن طريق الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض التنمية، التي أُطلقت في الأونكتاد الحادي عشر. *[رهن التشاور]*

١٦٧- وينبغي أن يساهم الأونكتاد في تنفيذ خطوط العمل التي وضعها مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بشأن بناء القدرات، وتهيئة بيئة تمكينية، والأعمال الإلكترونية والعلم الإلكتروني، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى. وينبغي للأونكتاد أيضاً، بوصفه أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، أن يساعد اللجنة في تنفيذ ولايتها المتعلقة بمتابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات. *[رهن التشاور]*

١٦٨- وينبغي أن يواصل الأونكتاد زيادة مساعدته في برامج بناء القدرات المشتركة بين الشعب، بما في ذلك توفير التدريب لراسمي السياسات بشأن المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتمويل والتكنولوجيا والتنمية المشار إليها في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، التي يجب أن تضمن مشاركة البلدان النامية مشاركة واسعة النطاق وشاملة. وينبغي له أيضاً مواصلة دعم تنمية قدرات التدريس والبحث المحلية في المؤسسات الأكاديمية للبلدان الأعضاء من خلال المعهد الافتراضي، وتعزيز أنشطة التدريب وبناء القدرات الموجهة إلى ممارسي التجارة بهدف مساعدة البلدان الأعضاء في توفير قدرة محلية مستدامة في مجال قضايا التجارة والاستثمار والتنمية من خلال برنامج التدريب على التجارة. وينبغي أيضاً أن يواصل الأونكتاد استخدام هذه البرامج لتعزيز أوجه التآزر بين أنشطته البحثية وأنشطته في مجال بناء القدرات. *[رهن التشاور]*

١٦٩- وفي مجال بناء القدرات أيضاً، ينبغي الاستمرار في تنفيذ مبادرة الأونكتاد للسياحة الإلكترونية، التي أُطلقت في الأونكتاد الحادي عشر، بهدف تعزيز مساهمة السياحة في التنمية. *[رهن التشاور]*

١٧٠- وفي مجال تيسير التجارة وخدمات النقل وما يتصل به من خدمات تهم البلدان النامية، ينبغي للأونكتاد أن يواصل تحليل القضايا التي تؤثر على التجارة والنقل في البلدان النامية وأمن سلسلة التوريد الدولية. وينبغي له أيضاً أن ينشر التحليلات والمعلومات ذات الصلة، وأن يشجع على تبادل الخبرات. *[رهن التشاور]*

١٧١- وينبغي أن يجري الأونكتاد بحوثاً لوضع توصيات سياساتية تمكِّن البلدان النامية من تخفيض تكاليف النقل وتحسين كفاءة النقل وترابطه. وينبغي أن تولي البحوث اهتماماً خاصاً لاحتياجات أضعف الاقتصادات، وبخاصة لإنشاء وتنفيذ شبكات عبور مترابطة تستفيد منها البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية، على أن يؤخذ في الاعتبار إعلان ألما آتي الوزاري وبرنامج عمل ألما آتي. وينبغي أيضاً توجيه الاهتمام إلى تعزيز النقل المتعدد الوسائط. *[رهن التشاور]*

١٧٢- وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة في بناء القدرات والمساعدة التقنية إلى راسمي السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين في البلدان النامية بشأن قضايا مثل تخفيض تكاليف النقل وتحسين ترابط النقل وقدرته التنافسية، ووضع وتنفيذ أُطر مؤسسية وقانونية ملائمة، واستنباط وتنفيذ إجراءات وطنية ودولية لتعزيز النقل وتيسير التجارة، بما في ذلك في ممرات العبور. وينبغي أن ينسق هذا العمل مع المنظمات المعنية الأخرى حسب الاقتضاء. وينبغي أن يواصل مساعدة البلدان النامية في المفاوضات المتعلقة بالنقل وتيسير التجارة، بما في ذلك المفاوضات الجارية في سياق جولة الدوحة، وفي ضمان التنفيذ الفعّال للقواعد والمعايير المتفق عليها. *[رهن التشاور]*

١٧٣- وينبغي أن يواصل الأونكتاد تقديم المساعدة إلى البلدان النامية لتصميم وتنفيذ السياسات والإجراءات الموجهة إلى تحسين كفاءة المعاملات التجارية وإدارة عمليات النقل. وينبغي أيضاً أن يواصل التعاون مع الدول الأعضاء في تنفيذ النظام الآلي للبيانات الجمركية (Asycuda). *[رهن التشاور]*

[١٧٤- وينبغي للأونكتاد مساعدة البلدان النامية، من خلال ما يضطلع به من أعمال بحث وتحليل [سياسات]، على إجراء خيارات سياساتية واعية لمواجهة التحديات التي يطرحها تغير المناخ فيما يتعلق باستراتيجيات النقل، والمساعدة على تحديد ما يرتبط بها من احتياجات في مجال بناء القدرات وتعيين الاستجابات التنظيمية المناسبة.]

١٧٥- وينبغي أن يكثف الأونكتاد أنشطته المتعلقة بالاستثمار العام والشراكات بين القطاعين العام والخاص، عن طريق تدعيم أعماله البحثية والتحليلية المتعلقة بمختلف أشكال الاستثمار العام والمعايير المحاسبية، وكذلك عن طريق التعاون والمساعدة التقنية. *[رهن التشاور]*

رابعاً – الموضوع الفرعي ٤: تعزيز الأونكتاد: تعزيز دوره الإنمائي وأثره وفعاليته المؤسسية

١٧٦- الأونكتاد هو جهة الوصل داخل الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة المتمثلة في التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة. ولقد دأب الأونكتاد على امتداد ٤٠ عاماً على التطرق لشواغل جميع البلدان النامية في المجالات التي تندرج ضمن ولايته وخبرته، بهدف مساعدتها على الاندماج بنجاح في الاقتصاد العالمي. وفي سياق تعميق الترابط بين جميع البلدان، على الأونكتاد أن يواصل توجُّهَه والتزامه الفريدين من نوعهما صوب التنمية من خلال ركائزه الثلاث والبقاء في نفسه الوقت متجاوباً مع جميع الدول الأعضاء ومسؤولاً أمامها. *[رهن التشاور]*

١٧٧- وفي سياق واقع الاقتصاد العالمي المتغيِّر وتغيّر الاحتياجات الإنمائية، يلزم تعزيز دور الأونكتاد الإنمائي وأثره وفعاليته المؤسسية بهدف تمكينه من تقديم توجيه ودعم فعالين فيما يتصل بكل من المسائل الناشئة والمشاكل القائمة منذ وقت طويل على صعيد التفاعل بين التجارة والتنمية. وعملية التعزيز هذه يجب أن تشمل، في جملة أمور، اعتماد مؤشرات جديدة ومحسنة لقياس الإنجاز ومقاييس للأداء في سياق الإطار الاستراتيجي، ومواصلة تكييف أساليب عمل الأونكتاد وهياكله، وتوخي نهج أكثر تركيزاً بهدف تحسين معالجة المسائل المتعلقة بالتجارة والتنمية التي تندرج ضمن ولاية الأونكتاد [والتي تحددها الدول الأعضاء على أنها مسائل ذات أولوية]. [والتي تظل تستجيب لاحتياجات أعضائه وشواغلهم وأولوياتهم]. [التي تحددها الدول الأعضاء على أنها مسائل ذات أولوية، مع مراعاة احتياجات أعضائه وأولوياتهم.]

١٧٨- وعلى الأونكتاد أن يتمركز، بطريقة تحفظ دوره الموكل إليه بموجب الولاية المسندة إليه، في وضع استراتيجي عن طريق تحويل المعايير الرئيسية التالية إلى ممارسة عملية: الميزة المقارنة؛ والتفاضل والتكامل؛ والتدخل الاستراتيجي والحفّاز، من أجل الاستخدام الأفضل لمواطن قوة المنظمة في تحقيق نتائج التنمية. *[رهن التشاور]*

١٧٩- ومنذ انعقاد الأونكتاد الحادي عشر ما انفكت المناقشات حول تعزيز المنظمة تشمل عدداً من العمليات، هي الاستعراض النصفي الذي أجراه مجلس التجارة والتنمية في عام ٢٠٠٦، وعمل فريق الشخصيات البارزة الذي أنشأه الأمين العام للأونكتاد في عام ٢٠٠٥، والأعمال التحضيرية للأونكتاد الثاني عشر. *[رهن التشاور]*

١٨٠- وبهذا الخصوص يحيط المؤتمر علماً مع التقدير بالنتائج المتفَّق عليها الواردة في تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية الحادية والأربعين بهدف تعزيز الأونكتاد. والتوصيات الواردة في المجموعتين الأولى والثانية، التي سبق أن أقرتهما الدول الأعضاء، يجب أن تنفَّذ تنفيذاً كاملاً. وعلى الأمانة أن تقدم تقريراً إلى الدول الأعضاء وتستشيرها على أساس منتظم بهذا الخصوص. *[رهن التشاور]*

١٨١- ويجري أيضاً بذل الجهود لتعزيز دور الأونكتاد في سياق إصلاح الأمم المتحدة. وعلى الأونكتاد أن يشارك مشاركة كاملة في عمليات إصلاح الأمم المتحدة، ولا سيما فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة في التنمية و، بالتالي، في الجهود الرامية إلى تعزيز الاتساق على صعيد المنظومة. وستظل التجارة والتنمية شاغلاً أساسياً في الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة، وسيكون للأونكتاد دور متميِّز يلعبه في النهوض بمهمة الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية. ولتنفيذ

عملية إصلاح الأمم المتحدة بشكل فعال، من الأهمية بمكان أن تشجِّع المنظمات جميعها تلك العملية، وأن تركِّز المنظمات جميعها على ميزاتها المقارَنة وفعاليتها من حيث التكلفة، وتفادي التداخل بين الولايات. *[رهن التشاور]*

١٨٢- وركائز الأونكتاد الثلاث المتمثلة في البحث والتحليل وبناء القدرات والتعاون التقني تشكل كلاً عضوياً متكاملاً وهي مترابطة بشكل متأصل؛ ولا بد من تعزيزها بهدف ضمان وفاء المنظمة بولايتها. ولتأمين التآزر بين الركائز الثلاث، على الأونكتاد أن يعزِّز تنسيقه الداخلي، فضلاً عن زيادة تنسيق تركيزه المواضيعي في مجال البحث والتحليل بشكل أوثق، ومساعدته التقنية، ومناقشاته الحكومية الدولية. وعليه أيضاً أن يعيِّن جهات وصل إقليمية داخل الهيكل الحالي وفي حدود الموارد القائمة، لتعميق منظوره الإقليمي. *[رهن التشاور]*

١٨٣- وهذه الركائز الثلاث يجب أن تُسهِم، من منظور التجارة والتنمية، في تكامل وتنسيق تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمرات ومؤتمرات قمة الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بها من ميادين، فضلاً عن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. *[رهن التشاور]*

١٨٤- وعلى الأونكتاد وغيره من الأجهزة والوكالات المكوِّنة لمنظومة الأمم المتحدة، وسائر المنظمات الدولية والإقليمية والهيئات الدولية ذات الصلة، السعي بنشاط إلى تعزيز التعاون وزيادة التنسيق فيما بينها بشأن المسائل المتعلقة بالتجارة والتنمية وما يتصل بها من مسائل. ويجب أن يستند هذا التعاون إلى تقسيم أوضح للعمل وزيادة أوجه التآزر والتكامل والفعالية إلى أقصى حد ممكن. وعلى الأونكتاد أيضاً أن يعزِّز عمله مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، محتفظاً في نفس الوقت بطابعه الحكومي الدولي. *[رهن التشاور]*

١٨٥- وعلى الأونكتاد أن يواصل ويعزِّز مشاركته في حوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجالات السياسات مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، نظراً لأهمية هذا الحوار في جهود التنسيق لمساعدة البلدان على تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. *[رهن التشاور]*

١٨٦- ويعيد المؤتمر تأكيد دعمه لمركز التجارة الدولية. وهناك قدرة محتَمَلة خاصة على زيادة التعاون والتكامل بين مركز التجارة الدولية والأونكتاد. فمركز التجارة الدولية هو ذراع الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية للنهوض بالصادرات، وهو يساعد قطاع الأعمال في البلدان النامية على الإفادة من فرص التجارة. وعلى المركز والأونكتاد التعاون، مركِّزين على الميزات المقارَنة لدى كل منهما. ويمكن تعزيز العديد من أنشطة المركز الإنمائي من خلال إقامة روابط أكثر متانة مع الأونكتاد. كذلك يمكن للعديد من أنشطة الأونكتاد الاستفادة من خبرة مركز التجارة الدولية في الوفاء باحتياجات العاملين في قطاع الأعمال. وعلى الأونكتاد والمركز أيضاً تعزيز تعاونهما على المستوى الوطني من خلال آليات من قبيل تجمُّع الوكالات المعنية بالتجارة والقطاعات المنتِجة. *[رهن التشاور]*

ألف - البحث والتحليل

١٨٧- وإجراء البحوث والتحليل هما العمود الفقري لعمل الأونكتاد ويجب أن تكون لهما وجهة تنموية وأن يكونا مستقلين وقائمين على أساس متين. ويجب أن يركِّز إجراء البحوث والتحليل أيضاً على ما يلي: *[رهن التشاور]*

(أ) القيام بعمل طلائعي ومبتكر في مجال التجارة والتنمية وما يتصل بذلك من مسائل؛ *[رهن التشاور]*

(ب) التركيز على التحديات الرئيسية التي يواجهها جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجالي التجارة والتنمية وفي المسائل المترابطة المتمثلة في التمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة، في السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المتفَّق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وبهذا الخصوص لا بد من إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نمواً؛ *[رهن التشاور]*

[(ج) توفير حلول عملية وخيارات سياسات واستجابة تحليلية للتحديات الناشئة والتحديات الطويلة العهد في مجال التنمية [وبحث القضايا الهيكلية] ذات الصلة بالتجارة والتنمية والمسائل المترابطة]؛

(د) تحديد الفرص ضمن إطار الأونكتاد لمساعدة البلدان النامية على استخدام العولمة كقاطرة للنمو الاقتصادي وللحد من الفقر، والتقدم بتوصيات عملية في مجال السياسات مع مراعاة أمور منها أفضل الممارسات الدولية والإقليمية والوطنية؛ *[رهن التشاور]*

(هـ) مراعاة احتياجات البلدان النامية وأولوياتها وتجاربها واختلاف مستويات تنميتها؛ *[رهن التشاور]*

(و) القيام، عند الطلب وبدعم من المانحين، بإعداد استعراضات للسياسات خاصة بكل بلد على حدة وإجراء دراسات إفرادية في مجالات الاستثمار والتجارة والخدمات والسلع الأساسية، والعلم والتكنولوجيا والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال؛ *[رهن التشاور]*

(ز) تحليل السياسات الوطنية القائمة التي تدعم التنمية، بهدف تحديد مختلف السياسات الفعالة، بما في ذلك السياسات المبتكِرة، التي يمكن أن تنظر فيها البلدان النامية بشكل عام وأقل البلدان نمواً بشكل خاص في استراتيجيتها الوطنية للتنمية أو أن تُدرجها في خطة ملموسة لتنفيذ هذه السياسات بالتعاون مع المستفيدين المحتملين. *[رهن التشاور]*

١٨٨- ويجب أن يحفز ويدعم البحث والتحليل اللذان يقوم بهما الأونكتاد النقاش على جميع مستويات الآلية الحكومية الدولية في المجالات التي تندرج في إطار ولاية الأونكتاد، واستخلاص النواتج منها. ويجب أن يخضع نشر نتائج البحث والتحليل اللذين يقوم بهما الأونكتاد لعملية موافقة فعلية داخل الأمانة لضمان الاتساق من جانب المنظمة في جميع المجالات ذات الأهمية الرئيسية في مجال السياسات. وعلى الأونكتاد أن يستخدم، في عمله البحثي، إسهامات مراكز البحوث والأوساط الأكاديمية. وعليه أيضاً أن يعزز عمليات استعراض النظراء لزيادة تحسين جودة عمله. ويمكن التوصل إلى مزيد من المفعول والفعالية في ما يقوم به الأونكتاد من بحث وتحليل للسياسات عن طريق تركيز الالتزام البحثي في كل عنصر من عناصر البرامج الفرعية، بما يكفل التلاقح والتعاون فيما بين الشُعَب وزيادة تشجيع الشراكة الخلاقة مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وسائر المنظمات الدولية، بما يعزز التكامل ذا الوجهة التنموية، والتآزر والتماسك في ولايات كل منظمة من المنظمات، وإجراء تقييم منهجي لنواتج البحوث. *[رهن التشاور]*

١٨٩- وعلى الأونكتاد أن ينفذ تنفيذاً كاملاً مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٤٩ (الدورة التنفيذية ١٧) وأن يقوم، على ذلك الأساس، باستيفاء وتحسين سياسته الخاصة بالمنشورات عن طريق التركيز على منتجاته البحثية الرئيسية وعلى سلاسل الدراسات الهامة والمواد التقنية العالية الجودة. وعلى الأونكتاد أيضاً أن ينسق برنامجه في مجال النشر مع مراعاة احتياجات البلدان النامية والاحتياجات المحددة في العملية الحكومية الدولية. وبرنامج منشورات الأونكتاد التي تصدر كل سنتين يجب أن يظل موضع استعراض وإقرار من جانب مجلس التجارة

والتنمية، وفقاً لفئات الميزانية البرنامجية المقررة (المنشورات المتكررة وغير المتكررة والمنشورات التقنية) لضمان الاتساق والفعالية والأهمية. *[رهن التشاور]*

١٩٠- وعلى الأمانة أيضاً أن تستنبط استراتيجية للاتصال تكون أكثر فعالية. ويجب أن تستهدف الاستراتيجية جمهوراً أوسع، بما في ذلك صانعو السياسات على مستوى رفيع، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث، وكيانات المجتمع المدني في البلدان المتقدمة، وبشكل خاص في البلدان النامية. ويجب أن يكون هناك استخدام أوسع للأدوات الإلكترونية، بما في ذلك موقع الأونكتاد، ولا بد أيضاً من التشديد على إصدار ترجمات في الوقت المناسب بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية. ويجب أيضاً أن توزع المنشورات في شراكة مع المنظمات الوطنية والإقليمية وسائر المنظمات الدولية. *[رهن التشاور]*

١٩١- واستراتيجية الاتصال، بما فيها سياسة المنشورات المستوفاة، يجب أن يوافق عليها مجلس التجارة والتنمية في موعد أقصاه دورته السادسة والخمسون. *[رهن التشاور]*

باء – بناء توافق الآراء

[١٩٢- لركيزة عمل الأونكتاد المتمثلة في بناء توافق الآراء أهمية جوهرية [يجب أن تحدد الآلية الحكومية الدولية سياسات ذات وجهة تنموية [وتتميز بالواقعية] [وخيارات في مجال المعايير،] و[يجب] صياغتها على شكل استنتاجات عملية متفاوض بشأنها على كل من المستوى الوطني والإقليمي والعالمي.] ويجب أن تساعد [تزويد البلدان النامية] [البلدان النامية على أن تفهم فهماً أفضل الأوضاع العالمية والديناميات العالمية وتزويدها بـ] [خيارات [عملية] [أفضل] في مجال السياسات لتمكينها من الإفادة بأقصى ما يمكن من الفرص والتعامل مع مخاطر العولمة والتكامل الاقتصادي. وعلى الآلية الحكومية الدولية التقدم باقتراحات بناءة حول الطريقة التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يحقق قيام نظام اقتصادي وتجاري دولي تمكيني بشكل منظم. ولا بد من المحافظة على طابع الأونكتاد الحكومي الدولي، ولا بد من تعزيز الاتساق بين مختلف مستويات العملية الحكومية الدولية. [وهذا هام بشكل خاص، لأن المجتمع الدولي يستعد لعام ٢٠١٥، وللاستعراض الشامل لإنجاز أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.]]

[١٩٢ بديلة – إن ركيزة عمل الأونكتاد المتمثلة في بناء توافق الآراء لها أهمية جوهرية. فمن المفروض أن تساعد على تزويد البلدان النامية بخيارات واقعية في مجال السياسات لتمكينها من الاستفادة بأقصى ما يمكن من الفرص والتعامل مع [مخاطر] [تحديات] العولمة والتكامل الاقتصادي [بقصد تحسين رفاه مواطنيها]. ومن المفروض أن تتيح التقدم باقتراحات بناءة بخصوص [كيفية تحقيق المجتمع الدولي] [مزيد] من التطوير [المنظم] لنظام اقتصادي وتجاري دولي [تمكيني] [بهدف تعزيز تكامل البلدان النامية]. ولا بد من المحافظة على طابع الأونكتاد الحكومي الدولي [، بالاستناد إلى المناقشات التفاعلية المركزة والرؤية الواضحة للوظائف، فضلاً عن تعزيز الاتساق بين مختلف مستويات العملية الحكومية الدولية].]

١٩٣- [نتائج] [متى رغب المشاركون في ذلك على أساس توافق الآراء تكون نتائج] الاجتماعات الحكومية الدولية ذات وجهة عملية أكثر وتحدد مجالات البحث والتحليل، وتشمل خيارات السياسات على كل من المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، فضلاً عن إيجاد حلول [عملية] [محددة] لمشاكل التنمية.

١٩٤- ويجب تشجيع زيادة مشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، وأصحاب المصلحة الآخرين، في الاجتماعات الحكومية الدولية، بما فيها اجتماعات الخبراء، وفقاً للنظام الداخلي القائم، وكما نصت على ذلك الفقرات ١١٥ إلى ١١٨ من توافق آراء ساو باولو. *[رهن التشاور]*

١- مجلس التجارة والتنمية

١٩٥- على الأونكتاد، بوصفه أعلى هيئة من هيئات الأونكتاد بين المؤتمرات، أن يعزز وظيفته الخاصة بصنع القرار ووضع السياسات، ووظيفته الإدارية. وعليه أن يكفل الاتساق في أنشطة المنظمة إجمالاً وتنفيذها وفقاً للولايات المقررة. وعلى المجلس، لدى اضطلاعه بوظائفه المنصوص عليها في ولايته، أن يركز بشكل خاص على ما يلي:

(أ) إجراء حوار وبناء توافق حكومي دولي سياساتي بشأن القضايا الموضوعية وقضايا السياسات الاستراتيجية؛

(ب) استعراض المنشورات الرئيسية والعمل كمحفل لنشر الاستنتاجات الرئيسية؛

(ج) إدماج نتائج هيئاته الفرعية بطريقة منتظمة ومتسقة، من أجل توفير توجيه عام في مجال السياسات، بما في ذلك توجيه العمل الجديد الذي يغطي الركائز الثلاث؛

(د) ضمان أن يكون التفاعل بين ركائز الأونكتاد الثلاث فعالاً وأن يكون التآزر فيما بينها عملياً؛

(هـ) اعتبار برنامج عمل المنظمة كلاً متكاملاً وتأمين اتساقه مع الولاية المسندة؛

(و) الإشراف على إدارة هيئاته الفرعية وكفالة قيامها وقيام الأمانة بولاياتها وفقاً لمقررات الأونكتاد الحكومية الدولية؛

(ز) بحث وإقرار استراتيجية الأونكتاد في مجال التعاون التقني، بالاستناد إلى توصيات الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية؛

(ح) متابعة استراتيجية الأونكتاد في مجال الاتصال، بما في ذلك سياسته في مجال النشر، وتوزيع المنشورات، لتأمين تنفيذها واستيفائها عند اللزوم، بالاستناد إلى توصيات الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية. *[كامل الفقرة رهن التشاور]*

١٩٦- ويجب أن يعكس جدول أعمال المجلس اهتمامات أعضاء الأونكتاد وشواغلهم، وأن يكون موجهاً نحو السياسات، بما في ذلك المسائل المتنوعة والمواضيعية التي تندرج في صلب أعمال الأونكتاد، وأن يكون منظماً حول موضوعات تتفق عليها الدول الأعضاء. وفي تنظيم المناقشات الموضوعية، بما في ذلك الجزء الرفيع المستوى، لا بد من إيلاء عناية خاصة لإجراء نقاش تفاعلي بشأن أمور من بينها استنتاجات التحليل والبحث في الأونكتاد. *[رهن التشاور]*

١٩٧- وعلى الأونكتاد، بوصفه هيئة من هيئات الجمعية العامة، أن يعزز مساهمته في أعمال هيئته الرئيسية. [تحقيقاً لهذه الغاية، سوف تعقد دورة المجلس العادية السنوية في أواخر حزيران/يونيه أو أوائل تموز/يوليه لتيسير تقديم تقرير إلى الجمعية العامة.] وسيظل تقرير المجلس إلى الجمعية العامة يتضمن النتائج المتفاوض بشأنها بخصوص أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والتعاون التقني، وموجزات الرئيس، والنتائج المتفاوض فيها الموجهة إلى الأمانة بشأن مسائل الإدارة. ويجب أن يساهم المجلس أيضاً أكثر من ذي قبل في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما في العمل ذي الصلة بالتنفيذ المتكامل والمتناسق لنتائج ومؤتمرات قمة الأمم المتحدة ومؤتمراتها الرئيسية ومتابعة هذه النتائج.

١٩٨- وعلى المجلس، وفقاً للوظائف المسندة إليه بموجب ولايته، أن يتخذ الترتيبات لتعزيز الروابط مع الهيئات الحكومية الدولية التي لأنشطتها صلة بوظائفه. وبهذا الخصوص يجب أن يظل رئيس مجلس التجارة والتنمية يشارك في مداولات الجمعية العامة بشأن التجارة والتنمية وفي الاجتماعات الرفيعة المستوى الخاصة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد، وله أن يشارك في أحداث رئيسية أخرى بجنيف، متى وُجهت إليه الدعوة. وسيطلع رئيس المجلس الدول الأعضاء في الأونكتاد على نتائج هذه الاجتماعات ومشاركته فيها. *[رهن التشاور]*

١٩٩- وعلى رئيس المجلس أن يعقد مشاورات شهرية مع مكتب المجلس الموسع والدول الأعضاء التي يهمها الأمر لتيسير قيام الأمانة بتقديم المعلومات عن الاجتماعات المقبلة، واجتماعات المتابعة غير الرسمية، والمسائل الإجرائية، ومسائل تدبير الشؤون الداخلية. ويجب أن تظل المشاورات الشهرية تستخدم كمحفل للحوار بين الأمانة والدول الأعضاء بشأن المسائل التي تهم المنظمة. *[رهن التشاور]*

٢٠٠- ويرحب المؤتمر بإنشاء الشبكة العالمية لمراكز البحوث المتخصصة في مجال التنمية، بإشراك المؤسسات على المستوى القطري والشبكات الإقليمية. ويدعو المؤتمر الأمين العام للأونكتاد إلى القيام، بالاستناد إلى الخبرة المكتسبة والدروس المستخلصة من إدارة الشبكة، وبشكل خاص منتدى النقاش الافتراضي، باستكشاف جدوى تنظيم اجتماع سنوي للشبكة العالمية بتزامن مع دورة المجلس العادية. *[رهن التشاور]*

[٢٠١- ويجب أن يجري المجلس استعراضاً لمنتصف المدة، كجزء من أنشطته العادية في عام ٢٠١٠.]

٢- اللجان

٢٠٢- اللجان هيئات فرعية لمجلس التجارة والتنمية. وتعقد اللجان اجتماعات حكومية دولية يحضرها ممثلو الحكومات. ودور اللجان يتمثل في ما يلي: إجراء حوار سياساتي بخصوص مسألة مختارة أو مسألتين مختارتين [بهدف التوصل إلى نتيجة متفق عليها بخصوص السياسات؛] للنظر في تقارير اجتماعات الخبراء؛ وإدارة وإقرار برامج عمل اجتماعات الخبراء في إطار اختصاصهم؛ وتشجيع وتعزيز التآزر بين الركائز الثلاث.

٢٠٣- *[النص المتعلق بعدد اللجان وأسمائها وولاياتها سيناقش لاحقاً]*

[٢٠٤- وسترد نتائج دورات اللجان على شكل موجز للرئيس يمكن أن يشمل الاستنتاجات المتفق عليها من خلال الحوار السياساتي، وكذلك التوصيات لضمان إتباع نهج متكامل ومتسق داخل شُعب الأونكتاد وفيما بينها، ولتشجيع وتعزيز التآزر فيما بين الركائز الثلاث. وبهذا الخصوص يمكن أن تشمل التوصيات اقتراحات بشأن مجالات وموضوعات البحث. وعلى أساس حوار بين المستفيدين والمانحين، يمكن أن تتضمن التوصيات أيضاً مقترحات بشأن تنفيذ مشاريع التعاون التقني ووقفها، متى اتفقت على ذلك الأطراف المعنية. ويجب أن تكون هذه الاستنتاجات والتوصيات مركزة وموجزة ولها صلة مباشرة بجدول أعمال الدورة وتقدم إسهامات في البحث والتحليل وفي التعاون التقني، فضلاً عن التقدم بتوصيات لضمان نهج متكامل ومتسق داخل شُعب الأونكتاد وفيما بينها.]

٢٠٥- وموضوعات دورات اللجان [واجتماعات الخبراء الأحادية الدورة] يقررها مجلس التجارة والتنمية بناءً على توصية مكتب المجلس، وذلك قبل انعقاد دورات اللجان بستة أشهر على الأقل [، وتستند إلى موضوع مختار أو موضوعات مختارة من بحث الأمانة أو من مسائل مهمة محددة في تقارير اجتماعات الخبراء. وتيسيراً لزيادة الاستجابة لاهتمامات الدول الأعضاء في الاستعداد لدورات اللجان، يقوم مكتب مجلس التجارة والتنمية في الفترات الفاصلة بين الدورات بمتابعة التحضيرات لدورة اللجنة التالية].

٢٠٦- و[موضوعات دورات اللجان واجتماعات الخبراء للدورة الواحدة يقررها مجلس التجارة والتنمية، بناءً على توصية مكاتب اللجان.] وتظل مكاتب اللجان الموسعة تعمل في الفترات الفاصلة ما بين الدورات، بقصد تشجيع استمرارية وتآزر العمل، فضلاً عن إتاحة قدر أكبر من الاستجابة في التحضير لدورات اللجان. وتقوم مكاتب اللجان الموسعة، في جملة أمور، بالتوصية بالموضوعات من أجل دوراتها التالية ومن أجل اجتماعات الخبراء الأحادية الدورة، لكي ينظر فيها المجلس [، وتتفق على جداول الأعمال والبرامج والاحتياجات من الوثائق لدورات اللجان التالية].

[٢٠٧- وتعقد دورات اللجان في نفس الفترة من كل عام [، بصورة مؤقتة في نيسان/أبريل وأيار/مايو،] بقصد السماح بتحسين التخطيط والحضور، بما في ذلك حضور المشاركين من العواصم. وتكون المدة الرسمية لكل دورة ثلاثة أيام ونصف اليوم. ويركز اليومان والنصف الأولان على بنود جدول الأعمال الموضوعية، بما يشمل موضوعاً أو موضوعين يقررهما المكتب مسبقاً [والنظر في تقارير اجتماعات الخبراء وخطط عملها]. وبعد استراحة لمدة يوم تتطرق اللجنة، في اليوم الأخير من الدورة، للمسائل المؤسسية المدرجة على جدول الأعمال وتعتمد نتائج متفقاً عليها.]

٢٠٨- وسيكون من إسهامات اجتماعات اللجان ما يلي: الوثائق الموضوعية التي تعدها الأمانة، والتي تعرض وجهة نظر الأمانة وتوصياتها بالاستناد إلى عمل الأمانة في مجالي البحث والتحليل؛ وتقارير اجتماعات الخبراء؛ وإسهامات الشبكة العالمية لمراكز البحوث المتخصصة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص؛ وتقارير نشاط الأمانة. ويتم إعداد الوثائق قبل انعقاد الدورة بستة أسابيع على الأقل، وذلك بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية، وفقاً لقواعد الأمم المتحدة. *[رهن التشاور]*

٣- اجتماعات الخبراء

٢٠٩- ستظل اجتماعات الخبراء تعقد تحت رعاية اللجان. ويجب تعزيز اجتماعات الخبراء كيما يقدم الخبراء إسهاماً أكبر في برنامج عمل الأونكتاد في ركائز الأونكتاد الثلاث جميعها. وتعقد اجتماعات الخبراء في دورة أحادية أو في دورات متعددة الأعوام. ولن تكون هناك أية زيادة في عدد اجتماعات الخبراء السنوي لكل عام (وهو ثمانية اجتماعات)، ولا تدوم كلّ دورة أكثر من ثلاثة أيام. وتضم جميع اجتماعات الخبراء الخبراء الذين تعينهم الدول الأعضاء ولكن يخدمون بصفتهم الشخصية. ويجب تشجيع المشاركة المتوازنة من العواصم من مختلف المناطق. ويجب أن تكون اجتماعات الخبراء تفاعلية وتمكن جميع الخبراء من المشاركة مشاركة كاملة؛ وأن تشجع تقاسم الخبرات وأفضل الممارسات؛ ويجب أن تيسر الربط الشبكي بين الخبراء. وبإمكانها أن تثمر، كجزء من تقرير الرئيس، خيارات عملية ونتائج قابلة للتنفيذ لكي تنظر فيها اللجان، من قبيل قوائم جرد لأفضل الممارسات والقوائم المرجعية والمبادئ التوجيهية الإرشادية ومجموعات المعايير أو المبادئ والأطر النموذجية. *[رهن التشاور]*

٢١٠- وستعقد اجتماعات الخبراء التالية المتعددة السنوات على أساس سنوي:

[(أ) اتفاقات الاستثمار الدولية؛

(ب) السلع الأساسية؛

(ج) تيسير التجارة؛

(د) التأمين؛

(هـ) الاستثمار وتنظيم المشاريع؛

(و) إدارة الديون ونظام إدارة الديون والتحليل المالي.]

٢١١- واختصاصات اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات سيحددها مجلس التجارة والتنمية في دورته الخامسة والخمسين. وستقدم اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات تقارير إلى اللجنة سنوياً. وتدوم هذه الاجتماعات لمدة أربعة أعوام، ولكنها لا تتجاوز دورة المؤتمر التالية لإنشائها. *[رهن التشاور]*

٢١٢- وستعقد اجتماعات الخبراء الأحادية الدورة بشأن موضوعات محددة تطلب بحثاً متعمقاً. والموضوعات يقررها مجلس التجارة والتنمية. *[رهن التشاور]*

[٢١٣- وتمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، يجب أن يكون مستداماً وقابلاً للتنبؤ. [ويتأتّى التمويل من [الميزانية العادية و] الصندوق الائتماني القائم لهذا الغرض؛ وأمين عام الأونكتاد مطالب ببذل جهود متجددة ومستدامة لجذب التبرعات للصندوق على أساس الأولوية. والدول الأعضاء مدعوة إلى التبرع للصندوق.]

٢١٤- وسيظل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ يجتمعان سنوياً. *[رهن التشاور]*

جيم - التعاون التقني

٢١٥- إن التعاون التقني، بوصفه ركيزة من ركائز الأونكتاد الثلاث، يجب أن يندمج كلياً مع الركيزتين الأخريين. ويفترض في التعاون التقني ما يلي: *[رهن التشاور]*

[(أ) أن يلبي احتياجات جميع أقل البلدان نمواً، ولا سيما أقل البلدان نمواً [، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية]؛

(ب) أن يكون مخططاً ومطبقاً بطريقة متوازنة جغرافياً]؛

[(أ) أن يلبي احتياجات جميع البلدان النامية، وبشكل خاص أقل البلدان نمواً [والبلدان الأفريقية]؛

(ب) [رهن التشاور مع المجموعات الأخرى]؛

[(أ) و(ب) أن يلبي احتياجات جميع البلدان النامية أياً كان مستوى التنمية لديها بطريقة متوازنة جغرافياً، وبشكل خاص احتياجات أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، في بناء القدرات الإنتاجية؛ وكذلك الاحتياجات الخاصة بالدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية، [بلدان العبور النامية] وسائر الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والمعرضة لمخاطر]؛

(ج) أن يحقق نتائج ملموسة على كل من المستوى الأقاليمي والإقليمي والوطني، لصالح جميع البلدان النامية؛ *[رهن التشاور]*

(د) أن يكون قائماً على الطلب ويتبنى ملكية البلدان؛ *[رهن التشاور]*

(هـ) أن يستند إلى مبادئ الشفافية والكفاءة والفعالية والمساءلة؛ *[رهن التشاور]*

[(و) أن يتفق مع مقرري مجلس التجارة والتنمية ٤٧٨(د-٥٠) لعام ٢٠٠٣ و٤٩٢(د-٥٤) لعام ٢٠٠٧، واستنتاجات استعراض منتصف المدة في عام ٢٠٠٦.]

٢١٦- ويجب زيادة أنشطة تقديم المساعدة التقنية القائمة على الشراكة الإقليمية إلى أقصى حد للإفادة من الموارد المجمعة. ويجب أن تستخدم الخبرات والموارد المادية المحلية والإقليمية بأقصى ما يمكن لتعزيز قدرة البلدان المتلقية المؤسسية واستدامة المنافع. *[رهن التشاور]*

٢١٧- أما فيما يتعلق بأقل البلدان نمواً فعلى الأونكتاد أن يكثّف مساهمته في الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نمواً. وعلى الأونكتاد أن يساهم، بالتعاون مع المؤسسات المشاركة الأخرى، في تعزيز القدرات داخل البلدان من أجل فعالية الإدارة والتنفيذ والرصد لتنسيق خطط التنمية الوطنية في أقل البلدان نمواً. ويحيط المؤتمر علماً بنجاح مؤتمر إعلان التبرعات المعني بالإطار المتكامل المعزز، الذي عقد في استكهولم في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. *[رهن التشاور]*

٢١٨- ولا بد من مواصلة الجهود لتحسين إدارة أنشطة المساعدة التقنية كافة وتقييمها وتقديم التقارير عنها، مع إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لما يلي:

(أ) قياس فعالية تلك النشطة وتقييم أثرها، وفقاً للفقرات ذات الصلة من مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٧٨(د-٥٠) وما يتصل بذلك من قواعد ولوائح الأمم المتحدة بشأن تقييم التعاون التقني؛

(ب) تحديد الأدوار والمسؤوليات داخل الأمانة بوضوح؛

(ج) تتبع الطلب على المساعدة وتوافر التمويل. ويجب أن يكون هناك مزيد من التعاون فيما بين الشُّعب عملاً على وجود منظور شامل على صعيد الأونكتاد وتعزيز التآزر والفعالية من حيث التكلفة وتقاسم أفضل الممارسات والدروس المستخلصة في تصميم أنشطة المساعدة التقنية وتنفيذها. *[كامل الفقرة رهن التشاور]*

٢١٩- ويشدد المؤتمر على مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٩٢(د-٥٤)، ويشجع على تنفيذه الفعال بقصد زيادة إمكانية التنبؤ والشفافية والاتساق في تخطيط برامج المساعدة التقنية وتنفيذها بهدف تعزيز فعالية التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد وأثر هذا التعاون. *[رهن التشاور]*

٢٢٠- ولا بد أيضاً من زيادة تحسين جمع الأموال. وتماشياً مع مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٩٢(د-٥٤)، لا بد من حثّ المانحين والمانحين المحتملين الذين هم في وضع يسمح لهم بتقديم تبرعات لعدة سنوات على تقديم هذه التبرعات للصناديق الاستئمانية المواضيعية المنشأة حديثاً من أجل زيادة إمكانية التنبؤ في تخطيط برامج المساعدة التقنية ذات الصلة وتنفيذها. ولا بد من المضي في استكشاف السبل والخيارات الأخرى لتحسين جمع الأموال وتنويع قاعدة التمويل، من قِبيل زيادة الفعالية في التوعية وفي التعريف بقدرات الأونكتاد وبرامجه في مجال التعاون التقني وباحتياجات التمويل. *[رهن التشاور]*

٢٢١- ويتمثل هدف من الأهداف الرئيسية لاقتراح إصلاح الأمم المتحدة الحالي في تحسين السبل التي يمكن أن تعمل بها وكالات الأمم المتحدة على الصعيد الوطني. ويجب أن يعزز الأونكتاد روابطه العملية مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما منها تلك العاملة على المستوى القطري. ويرحب المؤتمر بقيام مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بوضع مجموعة الموضوعات المشتركة بين الوكالات بشأن التجارة والقطاعات المنتجة، التي يتمثل الغرض منها في تعزيز دور مسائل التجارة وما يتصل بها من مسائل في خطط الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، والقيام بعمليات مشتركة على المستوى القطري، وتعزيز التعاون فيما بين الوكالات في المبادرات في هذه المجالات على صعيد المنظومة. وبرنامج التدريب الذي أنشئ مؤخراً والموجه إلى المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة بشأن أنشطة وبرامج المجموعة المواضيعية يجب مواصلته بنشاط. وكمكمل لذلك التدريب يجب أن تساعد أيضاً جهات التنسيق الإقليمية المعينة والمشار إليها في الفقرة ١٨١، في إطار إجراءات الأمانة الراسخة، المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة في تحديد وتطوير برامج الأونكتاد لصالح بلدانهم، وإدراج هذه البرامج في أطر الأمم المتحدة الإنمائية. ولا بد أن ينفذ الأونكتاد بأسرع ما يمكن قرار الجمعية العامة ٦٢/٢٠٨ المعنون "الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة" وما صدر بعده من قرارات بشأن هذا الموضوع. *[رهن التشاور]*

٢٢٢- ويرحب المؤتمر بتنفيذ مبادرة المعونة من أجل التجارة ويشجع تنفيذها، ويحيط علماً بالاستعراض الشامل للمعونة من أجل التجارة الذي تم في الفترة من ١٩ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وتشمل مبادرة المعونة من أجل التجارة الموارد للمساعدة التقنية المقدمة عبر القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف لبناء القدرة على صياغة سياسات محلية خاصة في مجال التجارة، والمشاركة في المفاوضات التجارية، وتنفيذ الاتفاقات التجارية، وبناء القدرات من حيث الإمداد، والتعويض عن تكاليف التكّيف. [وبإمكان الأونكتاد أن يساهم في تحقيق مبادرة المعونة من أجل التجارة من خلال أمور من بينها أنشطته في مجال التعاون التقني] [على الأونكتاد أن يعمل بالتعاون مع المنظمات الأخرى، ولا سيما المنظمات المشاركة في مجموعة التجارة والقدرة الإنتاجية، فيسهم في توخي نهج متسق وفعال وفي تنفيذ البرامج والعمليات ذات الصلة بالتجارة والقطاعات المنتجة، بما في ذلك في سياق مبادرات المعونة من أجل التجارة.]

٢٢٣- وعلى الأونكتاد أيضاً أن يحسّن أنشطته الخارجية في مجال التعاون التقني في اتجاه المتلقين المحتملين، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، مع مراعاة مقرر مجلس التجارة والتنمية ٤٧٨(د-٥٠). ويجب أن يجري التفاعل بين الأمانة والمستفيدين المحتملين والمانحين في مجال التعاون التقني الذي يقدمه الأونكتاد بطريقة أكثر تنظيماً في إطار الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية (التعاون التقني). *[رهن التشاور]*

- - - - -